



# محلقة البحر في إعراب القرآن الاصحافية

المجلد الثالث والعشرون - العدد الثاني (ربيع الثاني - جمادى الآخرة ١٤٤٢هـ / ديسمبر ٢٠٢٠م - فبراير ٢٠٢١م)

فصلية محكمة تعنى بدراسة النحو والصرف واللغويات والعروض

- آراء الأُخفش النحوية والصرفية في مشكل إعراب القرآن  
(دراسة وصفية تحليلية)
- فتح الهمزة العارضة في الجمع الموازن ل(مفاعل)  
دراسة في التصريف والتصويب اللغوي
- الرمز إلى الجملة أو الكلمة بحرف أو حرفين
- القضايا التداولية في كتب إعراب القرآن الكريم:  
معاني القرآن وإعرابه للزجاج أنموذجاً
- أسماء أسماك البحر الأحمر  
دراسة دلالية معجمية
- (القلب المأبوض) من إفساد كتاب (الإيداع في العروض)



رئيس التحرير  
تركي بن سهو العتيبي  
مدير التحرير  
خالد بن سعود العصيمي

# مجلة الدراسات اللغوية

فصلية محكمة تصدر عن مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية

المجلد الثالث والعشرون - العدد الثاني -  
ربيع الثاني - جمادى الآخرة ١٤٤٢هـ / ديسمبر ٢٠٢٠م - فبراير ٢٠٢١م  
ترخيص وزارة الإعلام: ٤٧٠٩/أ/د  
ردمدم: ٨٥١٣-١٣١٩ الإيداع: ٢٠/٩٨٢

- ٥ آراء الأخص النحوية والصرفية في مشكل إعراب القرآن  
(دراسة وصفية تحليلية)  
أحمد بن عبدالله القشعبي
- ٥٣ فتح الهمزة العارضة في الجمع الموازن لـ (مفاعل)  
دراسة في التصريف والتصويب اللغوي  
فريد بن عبدالعزيز الزامل السليم
- ٨٧ الرمز إلى الجملة أو الكلمة بحرف أو حرفين  
عبدالله بن محمد بن جار الله النغمشي
- ١٥١ القضايا التداولية في كتب إعراب القرآن الكريم:  
معاني القرآن وإعرابه للزجاج أنموذجا  
بدر بن ناصر الجبر
- ٢١٣ أسماء أسماك البحر الأحمر  
دراسة دلالية معجمية  
عبدالعزیز بن صالح بن ردة الفانمي
- ٢٧١ (القلب المأبوض) من إفساد كتاب (الإبداع في العروض)  
عمر علي خلوف

المحتويات

مجلة الدراسات اللغوية  
ص.ب. ٥١٠٤٩ الرياض ١١٥٤٣ المملكة العربية السعودية - ناسوخ ٤٦٥٩٩٩٣  
Journal of Linguistic Studies  
P.O. Box 51049 Riyadh 11543 Saudi Arabia - Fax:4659993  
البريد الإلكتروني  
Arabic1433@kferis.com Arabic1433@gmail.com

عنوان المراسلة

آراءُ الأُخفشِ النحويَّةُ والصرفيَّةُ في مشكلِ إعرابِ القرآنِ  
(دراسةٌ وصفيةٌ تحليليةٌ)

إعداد

أحمد بن عبد الله القشعري

أستاذ النحو والصرف المساعد في قسم اللغة العربية

في كلية التربية بالزلفي - جامعة المجمعة

• الملخص:

يعد الأخفش الأوسط (سعيد بن مسعدة ت ٢١٥هـ) من أعلام المدرسة البصرية، بل من مؤسسيها، وإن لم يلتزم بأرائها. فقد اشتهرت عنه آراء نحوية أو صرفية انفرد بها، وأخرى وافق فيها الكوفيين، وقد جاءت هذه الآراء مبثوثة في كتب النحو واللغة والتفسير، إضافة إلى ما في (معاني القرآن).

لذا جاءت هذه الدراسة لجمع شتات هذه الآراء في واحد من أهم مصنفات إعراب القرآن وهو (مشكل إعراب القرآن) لمكي بن أبي طالب القيسي (ت ٤٣٧هـ)، وتحليلها لمعرفة ما انفرد فيه منها وما وافق فيه غيره، وما توافق منها مع ما نص عليه الأخفش في (معاني القرآن) وما تعارض معه.

الكلمات المفتاحية: الأخفش، مكي، الآراء النحوية، الآراء الصرفية، مشكل إعراب القرآن.

\*\*\*\*\*

## المقدمة

الحمد لله على إحسانه، والشكر له على توفيقه وامتنانه، وأصلي وأسلم على محمد الداعي إلى رضوانه، وبعد:

فبعد الأَخْفَشِ الأوسط من أعلام البصرة، بل من أئمة الدراسات النحوية والصرفية فيها، المؤسسين لمنهجها، وإن وافق الكوفيين ببعض الآراء النحوية والصرفية وخاصة بعد ملازمته للكسائي وتأديبه لأبنائه، بعد حادثة المسألة الزبورية المشهورة.

وهو من العلماء القدماء الذين وصلتنا آراؤهم مبنوثة في كتب اللغة والنحو والتفسير، ولم تحوها مدونات خاصة بهم، وإن وصلنا له كتاب (معاني القرآن)، إلا أنه لا يحوي جميع آرائه، حيث نجد أن كثيراً من الآراء التي اشتهرت عنه لم يشر إليها في هذا المصنف.

لذا كان من الواجب علينا للوقوف على آرائه ودراستها تتبعها في كتب التراث، ومحاولة جمعها ودراستها، ومن ثم نظمها في سلك واحد يبين لنا منهج الأَخْفَشِ الأوسط النحوي والصرفي.

وقد جاءت دراسات سابقة لهذه الدراسة جمعت آراء الأَخْفَشِ الأوسط في عدد من المصنفات، ومن العناوين التي وقفت عليها:

١- آراء الأَخْفَشِ النحوية والصرفية من خلال كتابه معاني القرآن، رسالة قدمها الطالب: هشام بدر موسى عبد الكريم؛ للحصول على درجة الماجستير من كلية اللغة العربية في جامعة أم درمان الإسلامية، عام ١٩٩٧م.

٢- آراء الأَخْفَشِ في كتاب همع الموامع للسيوطي (جمعاً وتوثيقاً ودراسة)، رسالة قدمتها الطالبة: سماح سمير سلمان دلول؛ للحصول على

درجة الماجستير في النحو والصرف من كلية الآداب في الجامعة الإسلامية في غزة، عام ٢٠١٠م.

٣- آراء الأخفش الأوسط النحوية والصرفية عند شراح ألفية ابن مالك في القرن الثامن الهجري (دراسة وصفية تحليلية)، رسالة قدمها الطالب: محمد عمر عمار الدراوشة؛ للحصول على درجة الماجستير في النحو والصرف من كلية الآداب في الجامعة الإسلامية في غزة، عام ٢٠١٥م.

٤- آراء الأخفش النحوية وموقف ابن مالك منها من خلال كتابه شرح التسهيل، رسال قدمها الطالب: محمد أحمد عبدالوهاب المليجي؛ للحصول على درجة الماجستير في النحو والصرف من جامعة الأزهر.

٥- الآراء النحوية والتصريفية لأبي الحسن الأخفش وموقف ابن السراج منها في كتابه الأصول في النحو (جمعاً ودراسة)، رسالة قدمها الطالب: فتحي علي حسانين؛ للحصول على درجة الماجستير في النحو والصرف من جامعة الأزهر، عام ٢٠٠٧م.

٦- الآراء النحوية والصرفية للأخفش في كتاب الكناش (دراسة وصفية تحليلية)، لحسن إبراهيم إشتيوي، نشره في المجلة العلمية لكلية التربية جامعة مصراتة في ليبيا، في عددها الخامس عشر، مارس ٢٠٢٠م.

٧- آراء الأخفش الأوسط في شرح الشافية للرضي وجهوده الصرفية، رسالة قدمها الطالب: المهدي عبدالعال شرارة؛ للحصول على درجة الماجستير في النحو والصرف من جامعة الأزهر، عام ٢٠٠٣م.

٨- آراء الأخفش النحوية من خلال شرح اللمحة البدرية: دراسة نحوية نقدية، رسالة قدمها الطالب: محمد مصطفى الطيب؛ للحصول على درجة الماجستير في النحو والصرف من كلية الآداب، جامعة دمياط، عام ٢٠١٢م.

٩- آراء الأخص في خزانة الأدب لعبدالقادر البغدادي (جمعاً ودراسة)، رسالة قدمها الطالب: جابر السيد مبارك؛ للحصول على درجة الماجستير في النحو والصرف من جامعة الأزهر، عام ٢٠٠٦م.

١٠- آراء الأخص الأوسط في كتاب مغني اللبيب عن كتب الأعراب لابن هشام، رسالة قدمتها الطالبة: فاطمة أحمد عبدالعال؛ للحصول على درجة الدكتوراه في النحو والصرف من جامعة الأزهر، عام ١٩٩٤م.

١١- موقف ابن برهان في كتاب شرح اللمع من آراء الأخص النحوية، للدكتورة: فاطمة عبدالرشيد عبدالله، بحث نشرته مجلة جذور، الصادرة عن النادي الأدبي الثقافي في جدة، في عددها الثالث والخمسين الصادر في رمضان عام ١٤٤٠هـ.

ولم أقف فيما بين يدي من مصادر البحث على دراسة لآراء الأخص في كتاب (مشكل إعراب القرآن) لمكي بن أبي طالب القيسي (ت ٤٣٧هـ)، الذي ضم الكثير من آراء النحويين وعلماء العربية من الذين ألفوا في إعراب القرآن ومعانيه كالأخص والفراء<sup>(١)</sup> والزجاج<sup>(٢)</sup> وأبي جعفر النحاس وغيرهم، ف جاء هذا البحث مكملاً لما قدمته تلك الدراسات السابقة بجمع آراء الأخص الأوسط النحوية والصرفية ودراستها، بدأته بعد المقدمة بتمهيد عرفت فيه بركني هذه

(١) درست آراؤه في رسالتين علميتين: الأولى تحت عنوان: (آراء الفراء النحوية والصرفية في مشكل إعراب القرآن لمكي القيسي في الجزأين الأول والثاني جمعاً وتوثيقاً ودراسة) قدمتها الطالبة: عبير محمد جمعة خفاجي لنيل درجة الدكتوراه من جامعة الأزهر عام ٢٠٠٨م. والثانية تحت عنوان: (آراء الفراء في كتاب مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب دراسة نحوية) قدمها الطالب: منير محمد إبراهيم لنيل درجة الدكتوراه من جامعة الأزهر عام ٢٠٠٩م.

(٢) درست آراؤه في رسالة علمية تحت عنوان: (آراء الزجاج النحوية والصرفية في كتاب مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب القيسي) قدمها الطالب: بولاي هايي مالي؛ لنيل درجة الدكتوراه من جامعة الأزهر عام ٢٠١٣م.

الدراسة: الأخفش الأوسط وكتاب مشكل إعراب القرآن، ثم أوردت آراء الأخفش الأوسط النحوية في كتاب (مشكل إعراب القرآن) مرتبة وفق ما جاءت عليه في (مشكل إعراب القرآن) وذلك بترتيب الآيات والسور، إلا إذا تكررت المسألة في أكثر من موضع فإني أجمعها في أول ورودها، ولم أفصل الآراء النحوية عن الصرفية في مبحث مستقل لاشتغال بعض تلك الآراء على رأي نحوي وصرفي لا يمكن فصل أحدهما عن الآخر، وقد جاء مجموع المسائل التي يظهر فيها رأي نحوي أو صرفي للأخفش ثمان عشرة مسألة، مع أنه ورد ذكر الأخفش في مواضع أكثر من ذلك إلا أن هذه المواضع تتعلق في الغالب بأمور لغوية في توجيه معنى الآيات<sup>(١)</sup>، أو توجيهات إعرابية لا يظهر منها رأي نحوي أو صرفي للأخفش<sup>(٢)</sup>. ثم أعقبت ذلك بخاتمة أوردت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها في هذه الدراسة، وذيلت البحث بفهرس للمصادر والمراجع التي اعتمدت عليها في كتابته.

سائلاً الله العلي القدير التوفيق في القول والعمل، وصلى الله على نبينا محمد وآله وسلم.

(١) من هذه المواضع: ١/ ١٤٠، ١٤٧، ١٤٨، ٢١٠، ٣٣٦، ٣٩٢.

(٢) من هذه المواضع: ١/ ١٠١، ١٠٥، ١٣٢، ١٦٥، ١٧٧، ٣٣٣، ٣٥٣، ٣٥٦، ٤٠٦، ٤١٩، ٤٤٩، ٤٨٨، ٤٩٢.



## التمهيد:

التعريف بركني الدراسة: الأَخْفَشِ الأوسط، ومشكلِ إعرابِ القرآن:

### أولاً: الأَخْفَشِ الأوسط:

هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة البصري البلخي - نسبة إلى مدينة (بَلْخ) من بلاد فارس - المجاشعي بالولاء، إذ كان مولى لبني مجاشع بن دارم بطن من تميم<sup>(١)</sup>.

كان يعرف بالأَخْفَشِ الصغير، لأن الأَخْفَشِ الكبير هو أبو الخطاب عبد الحميد بن عبد المجيد<sup>(٢)</sup>، فلما ظهر علي بن سليمان، المعروف بالأَخْفَشِ أيضاً، صار هذا وسطاً<sup>(٣)</sup>، فاشتهر بالأَخْفَشِ الأوسط.

من أئمة النحو واللغة، أخذ النحو عن سيويه، وكان «أحدق أصحاب سيويه، وهو أسن منه، ولقي من لقيه من العلماء إلا الخليل، والطريق إلى كتاب سيويه الأَخْفَشِ، وذلك أن كتاب سيويه لا يُعلم أحد قرأه على سيويه، ولا قرأه عليه سيويه، ولكنه لما مات قُرئ على الأَخْفَشِ فشرحه وبينه»<sup>(٤)</sup>، «وكان يقول: ما وضع سيويه في كتابه شيئاً إلا وعرضه عليّ، وكان يرى أنه أعلم به مني، وأنا اليوم أعلم به منه»<sup>(٥)</sup>.

وكان أعلم الناس بالكلام وأحذقهم بالجدل كما ذكر ذلك المازني<sup>(٦)</sup>، حتى عُدد سيد أهل العربية، حكى ثعلب أن الفراء دخل على سعيد بن سالم فقال

(١) انظر: طبقات النحويين واللغويين ٧٢، الفهرست ٧٥، إنباه الرواة ٣٦/٢، معجم الأدباء ٣/٣٨٢، وفيات الأعيان ٣١٧/٢، إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين ١٣١، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ١٠٤.

(٢) طبقات النحويين واللغويين ٧٢.

(٣) وفيات الأعيان ٣١٨/٢.

(٤) إنباه الرواة ٣٩/٢، وانظر: الفهرست ٧٥.

(٥) وفيات الأعيان ٣١٨/٢، وانظر: معجم الأدباء ٣/٣٨٤.

(٦) انظر: إنباه الرواة ٣٩/٢.

سعيد: قد جاءكم سيد أهل اللغة وسيد أهل العربية، يعني الفراء، فقال الفراء: أما ما دام الأخفش يعيش فلا<sup>(١)</sup>. وكان أبو العباس ثعلب يفضل الأخفش ويقول: كان أوسع الناس علماً، وله كتب كثيرة في العروض والنحو والقوافي<sup>(٢)</sup>. وهو الذي زاد في العروض بحر الخيب<sup>(٣)</sup>.

من تصانيفه: كتاب الأوسط في النحو، ومعاني القرآن، ومعاني الشعر، والاشتقاق، والعروض، والمقاييس في النحو، والأربعة، والمسائل الكبير، والمسائل الصغير<sup>(٤)</sup>. توفي رحمه الله سنة خمس عشرة ومائتين<sup>(٥)</sup>، وقيل إحدى وعشرين ومائتين<sup>(٦)</sup>.

### ثانياً: مشكل إعراب القرآن:

ألفه: أبو محمد مكي بن أبي طالب حموش بن محمد بن مختار القيسي، ولد بمدينة القيروان سنة ٣٥٥هـ، وبها نشأ، ثم تنقل بينها وبين مصر ومكة تعلماً وتعليماً، ثم ارتحل إلى الأندلس، وولي خطابة جامع قرطبة، وبقي فيها إلى أن توفي لليلتين خلتا من محرم سنة سبع وثلاثين وأربعمائة من الهجرة<sup>(٧)</sup>.

يعد مكي من المكثرين في التأليف، حتى أوصل بعضهم مؤلفاته إلى ما يزيد على ثمانين مؤلفاً، من أشهرها: مشكل إعراب القرآن، وتفسير المشكل من

(١) انظر: إنباه الرواة ٢/ ٣٩٠، معجم الأدباء ٣/ ٣٨٤، وفيات الأعيان ٢/ ٣١٨.

(٢) إنباه الرواة ٢/ ٤٠.

(٣) وفيات الأعيان ٢/ ٣١٨.

(٤) انظر: إنباه الرواة ٢/ ٤٢، معجم الأدباء ٣/ ٣٨٥، وفيات الأعيان ٢/ ٣١٨، معجم المؤلفين ٤/ ٢٣١.

(٥) انظر: انظر: طبقات النحويين واللغويين ٧٤، الفهرست ٧٥، إنباه الرواة ٢/ ٤١، معجم الأدباء ٣/ ٣٨٥، وفيات الأعيان ٢/ ٣١٨، إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين ١٣٢، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ١٠٥.

(٦) انظر: الفهرست ٧٥، معجم الأدباء ٣/ ٣٨٢، وفيات الأعيان ٢/ ٣١٧.

(٧) انظر: إنباه الرواة ٣/ ٣١٣، معجم الأدباء ٥/ ٥١٧، وفيات الأعيان ٤/ ٤٧٧، إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين ٣٥٤، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ٢٢٥، مكي بن أبي طالب وتفسير القرآن ٤٧.

غريب القرآن، والهداية إلى بلوغ النهاية في معاني القرآن الكريم وتفسيره وأنواع علومه، والتبصرة في القراءات السبع، والإبانة عن معاني القراءات، والكشف عن وجوه القراءات السبع وحججها وعللها ومقاييس النحو فيها، والإيضاح لناسخ القرآن ومنسوخه<sup>(١)</sup>.

أما عن الكتاب فقد اشتهر بـ(مشكل إعراب القرآن)<sup>(٢)</sup>، وسماه بعضهم (إعراب القرآن)<sup>(٣)</sup>، وهو خاص بإعراب ما أشكل من آيات القرآن الكريم، وكان الغرض من تأليفه كما ذكر مؤلفه هو الاختصار على تفسير مشكل الإعراب لأن «أكثر من ألف الإعراب طوله، بذكره لحروف الخفض وحروف الجزم، وبما هو ظاهر من ذكر الفاعل والمفعول واسم إن وخبرها، في أشباه ذلك يستوى في معرفتها العالم والمبتدئ، وأغفل كثيراً مما يحتاج إلى معرفته من المشكلات، فقصدت في هذا الكتاب إلى تفسير مشكل الأعراب، وذكر علله وصعبه ونادره؛ ليكون خفيف المحمل، سهل المأخذ، قريب المتناول، لمن أراد حفظه والاكتفاء به، فليس في كتاب الله عز وجل إعراب مشكل إلا وهو منصوص أو قياسه موجود فيما ذكرته، فمن فهمه كان لما هو أسهل منه مما تركت ذكره اختصاراً أفهم، ولما لم نذكره مما ذكرنا نظيره أبصر وأعلم»<sup>(٤)</sup>.

ومن أبرز سمات منهجه فيه ما يلي:

١- أنه خاص بإعراب ما أشكل إعرابه من الآيات القرآنية مرتبة حسب ترتيب الآيات والسور، ابتداء بالبسملة وانتهاء بسورة الناس.

(١) انظر: معجم الأدباء ٥/٥١٨، وفيات الأعيان ٤/٤٧٩، معجم المؤلفين ٣/١٣، مكي بن أبي طالب وتفسير القرآن ١٠٩.

(٢) ورد بهذا الاسم في سبع من النسخ المعتمدة في تحقيق الدكتور/ حاتم الضامن ص ٢٦، وقد ذكره بهذا الاسم: ابن الشجري في الأمالي ٣/١٦٤، وعبد الباقي اليماني في إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين ٣٥٤، وابن هشام في مغني اللبيب ١/١٦، والفيروزآبادي في البلغة ٢٢٥.

(٣) انظر: معجم الأدباء ٥/٥١٨.

(٤) مشكل إعراب القرآن ١/٦٣.

- ٢- اهتمامه بالتفسير، وربط الإعراب بالمعنى، والاستدلال به على صحة الإعراب.
- ٣- التوسع أحياناً بذكر آراء النحويين واختلافاتهم في توجيه الإعراب، والترجيح بينها.
- ٤- التوسع أحياناً بذكر القراءات في الآية وتوجيهها، وأحياناً يزيد في ذلك بافتراض أوجه تجوز القراءة فيها، ولم يقرأ بها.
- ٥- قلة الاستشهاد بالحديث النبوي والشعر العربي، حيث لم يستشهد فيه إلا بثلاثة أحاديث وثلاث وثلاثين بيتاً<sup>(١)</sup>.

---

(١) انظر: مقدمة تحقيق مشكل إعراب القرآن ١/ ٢٨، مكّي بن أبي طالب وتفسير القرآن ٣٥٨.

## آراء الأَخْفَشِ النحويَّةِ والصرفيَّةِ في مشكلِ إعرابِ القرآنِ:

### ١ - حذف همزة (اسم) بعد الباء مع غير لفظ الجلالة.

- قال تعالى: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة: ١].

- قال مكِّي: ((فإن كتبت: باسم الرحمن أو باسم الخالق حذف الألف أيضاً عند الأَخْفَشِ والكسائي، وقال الفراء لا تحذف إلا في بسم الله فقط))<sup>(١)</sup>.

- الجمهور على حذف الألف من (اسم) مع الباء خاصة إذا أضيف إلى لفظ الجلالة<sup>(٢)</sup>، وأجاز الكسائي حذفها مع غير لفظ الجلالة من أسماء الله سبحانه<sup>(٣)</sup>، ونُسب ذلك للأَخْفَشِ<sup>(٤)</sup>، وظاهر ما في (معاني القرآن) يخالفه<sup>(٥)</sup>.

وبهذا يتبين أن مكِّي نسب للأَخْفَشِ موافقته للكسائي في حذف الهمزة مع غير لفظ الجلالة، وهو مخالف لما نص عليه الأَخْفَشِ في (معاني القرآن).

### ٢ - اللغات في (قيل) مبنياً للمجهول.

- قال تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾ [البقرة: ١١]

- قال مكِّي: ((قوله: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ﴾... و﴿قِيلَ﴾ أصلها (قُولَ) على (فُعِلَ)، ثم نقلت حركة الواو إلى القاف، فانقلبت الواو ياء؛ لسكونها وانكسار ما قبلها، وفيها لغات: من اشتم القاف الضم، ومنهم من يضم على أصلها،

(١) مشكل إعراب القرآن ١/ ٦٥.

(٢) انظر: معاني القرآن للفراء ١/ ٢، معاني القرآن للأَخْفَشِ ١/ ١٤٧، الدر المصون ١/ ٢١، تمهيد القواعد شرح تسهيل الفوائد ١٠/ ٥٣١٤، المساعد على تسهيل الفوائد ٤/ ٣٦٢.

(٣) انظر: الدر المصون ١/ ٢١، تمهيد القواعد شرح تسهيل الفوائد ١٠/ ٥٣١٤، المساعد على تسهيل الفوائد ٤/ ٣٦٢.

(٤) ممن نسب ذلك له: السمين الحلبي في الدر المصون ١/ ٢١.

(٥) قال في معاني القرآن: ((فلو كتبت: باسم الرحمن أو باسم القادر أو باسم القاهر لم تحذف الألف)) ١/ ١٤٧.

فتبقى الواو على حالها، وكذلك قياس ما شاهبه، وأجاز الأخفش (قِيلَ) بالياء وضم القاف، وهذا شاذ لا قياس له<sup>(١)</sup>.

- (قِيلَ) فعل ماض مبني للمجهول، أصله: قَوْلٌ كضَرْبٍ، فاستثقلت الكسرة على الواو، فنقلت إلى القاف بعد سلب حركتها، فسكنت الواو بعد كسرة فقلبت ياء، وهذه أفصح اللغات فيها.

وفيها لغة الإشمام، وهي أن تجعل ضمة القاف بين الضم والكسر.

وفيها لغة ثالثة وهي إخلاص الضم فيقال: (قَوْلٌ)<sup>(٢)</sup>، ومثلها (بُوع) في بيع، قال الشاعر:

لَيْتَ وَمَا يَنْفَعُ شَيْئاً لَيْتُ      لَيْتَ شَبَاباً بُوعَ فَاشْتَرَيْتُ<sup>(٣)</sup>

وحكى الأخفش: قِيلَ يروم الضم في القاف والياء مثل رومهم الكسر في (رَدِّ)، لغة لبعض العرب<sup>(٤)</sup>.

### ٣- (ما) بعد نعم وبئس إذا وليها فعل.

- قال الله تعالى: ﴿بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ أَنْ يَكْفُرُوا بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ بَعْثاً أَنْ يُنَزِّلَ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٩٠].

- قال مكِّي: ((ما) في موضع رفع بيئس، و(أن) يكفروا) بدل من (ما) في موضع رفع، وقيل: (أن) بدل من الهاء في (به)، وهي في موضع خفض، وقيل: هي في موضع رفع على إضمار مبتدأ، وقال الكوفيون: (بئس) و(ما) اسم واحد، في موضع رفع، وقال الأخفش: (ما) نكرة، موضعها نصب على التفسير،

(١) مشكل إعراب القرآن ١/ ٧٨.

(٢) انظر هذه اللغات في: شرح المفصل لابن يعيش ٧/ ٧٠، شرح التسهيل ٢/ ١٣١، التذليل والتكميل ٦/ ٢٧٠، الدر المصون ١/ ١٣٤.

(٣) البيت بلانسية في: تخلص الشواهد وتلخيص الفوائد ٤٩٥.

(٤) معاني القرآن للأخفش ١/ ١٩٧.

وقيل: (ما) نكرة، و(اشترؤا به أنفسهم) نعت لـ(ما)، و(أن) في موضع رفع بالابتداء، أو على إضمار مبتدأ، كما تقول: بئس رجلاً ظريفاً زيدٌ، وقال الكسائي: الهاء في (به) تعود على (ما) المضمرة، و(ما) الظاهرة موضعها نصب، وهي نكرة، تقديره: بئس شيئاً ما اشترؤا به<sup>(١)</sup>.

- إذا وقعت (ما) بعد نعم وبئس ووليها فعل نحو: نعم ما صنعت، وبئس ما صنعت، فقد تعددت أقوال النحويين فيها واضطربت، حتى أوصلها المرادي في (الجنى الداني)<sup>(٢)</sup>، وأبو حيان في (ارتشاف الضرب)<sup>(٣)</sup>، إلى عشرة أقوال هي:

١- أن تكون (ما) اسماً تاماً معرفة، وهي فاعل نعم وبئس، والمخصوص محذوف، والفعل صفة له، والتقدير: نعم الشيءُ شيءٌ صنعت، وهذا هو مذهب سيبويه ومن وافقه من البصريين.

٢- أن تكون (ما) نكرة منصوبة على التمييز، والفعل صفة لمخصوص محذوف، والتقدير: نعم شيئاً شيءٌ صنعت.

٣- أن (ما) نكرة منصوبة على التمييز، والفعل بعدها صفة (لما)، والمخصوص محذوف، وهو مذهب الأخصس، والزجاج وتبعهما الزمخشري.

٤- أن (ما) موصولة، والفعل صلتها، والمخصوص محذوف. قاله الفارسي.

٥- أن (ما) موصولة، وهي المخصوص، و(ما) أخرى تمييز محذوف، والتقدير: نعم شيئاً الذي صنعته، وهو قول الفراء.

٦- أن (ما) تمييز، والمخصوص (ما) أخرى موصولة، والفعل صلة لـ(ما) الموصولة المحذوفة، وهو قول الكسائي.

(١) مشكل إعراب القرآن ١/١٠٤.

(٢) ٣٣٨.

(٣) ٣٠٤٤/٤.

٧- أن (ما) مصدرية، ولا حذف في الكلام، وتأويلها: بئس صنعك، ولا يحسن في الكلام بئس صنعك حتى تقول: بئس الصنع صنعك، كما تقول: أظن أن تقوم، ولا تقول: أظن قيامك.

٨- أن (ما) فاعل، وهي موصولة يكتفي بها وبصلتها عن المخصوص.

٩- أن (ما) كافة لنعم وبئس، كما كفت (قَلَّ) فصارت تدخل على الجملة الفعلية.

١٠- أن (ما) نكرة موصوفة، مرفوعة بنعم وبئس.

وما نُسب للأخفش أن (ما) اسم نكرة منصوب على التمييز هو ما نص عليه في (معاني القرآن)<sup>(١)</sup>.

#### ٤- (عرفات) بين الصرف والمنع منه.

- قال تعالى: ﴿فَإِذَا أَفْضْتُمْ مِّنْ عَرَفَاتٍ فَاذْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ﴾ [البقرة: ١٩٨]

- قال مكِّي: ((قوله: ﴿عَرَفَاتٍ﴾ أجمع القراء على تنوينه؛ لأنه اسم لبقعة، وقياس النحو أنك لو سميت امرأة بمسلمات لتركت التنوين على حاله ولم تحذفه؛ لأنه لم يدخل في هذا الاسم فرقاً بين ما ينصرف وما لا ينصرف، ولا يجب حذفه إذا كان اسماً لما لا ينصرف، إنما هو كحرف من الأصل. وحكى سيوييه أن بعض العرب يحذف التنوين من (عرفات)؛ لما جعلها اسماً معرفة حذف التنوين وترك التاء مكسورة في النصب والخفض، وحكى الأخفش والكوفيون فتح التاء من غير تنوين في النصب والخفض؛ أجروها مجرى هاء التأنيث في فاطمة وعائشة))<sup>(٢)</sup>.

(١) ٣٢٢/١.

(٢) مشكل إعراب القرآن ١/١٢٤.



- يرى جمهور النحويين فيما سمي به من جمع المؤنث السالم كعرفات وأذرعات ونحوه أن يثبت له بعد التسمية ما ثبت له قبلها، من التنوين والنصب بالكسرة نيابة عن الفتحة<sup>(١)</sup>، وحكى سيبويه أن من العرب من لا ينونها، مع بقاء نصبها بالكسرة نيابة عن الفتحة<sup>(٢)</sup>، وحكى الأَخْفَشُ<sup>(٣)</sup> ونسب للكوفيين<sup>(٤)</sup> أن من العرب من لا ينونها، ويجرها بالفتحة نيابة عن الكسرة، يعاملها معاملة ما لا ينصرف.

فمذهب الأَخْفَشِ موافق لمذهب الجمهور في أنه يثبت لما سمي به من جمع المؤنث السالم ما ثبت له قبل التسمية، لكنه نقل أن من العرب من لا يصرفه إذا سمي به، ثم قال: ((وذلك قبيح ضعيف))<sup>(٥)</sup>.

#### ٥- رفع الاسم الواقع بعد الظرف والجار والمجرور بالفعل الذي يتعلقان به.

- قال تعالى: ﴿قُلْ أَوْبَيْتُكُمْ بِخَيْرٍ مِّنْ دَلِكُمْ ۚ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا عِندَ رَبِّهِمْ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾ [آل عمران: ١٥].

- قال مكِّي: ((قوله: ﴿جَنَّاتٌ﴾ ابتداء و﴿لِلَّذِينَ﴾ الخبر، واللام متعلقة بالخبر المحذوف الذي قامت اللام مقامه، بمنزلة قولك: لله الحمد. ويجوز الخفض في ﴿جَنَّاتٌ﴾ على البدل من ﴿بِخَيْرٍ﴾ على أن تجعل اللام في (الذين) متعلقة بـ(أوبئكم)، أو تجعلها صفة لـ(خير)، ولو جعلت اللام متعلقة بمحذوف قامت مقامه لم يجز خفض (جئات)؛ لأن حروف الجر والظروف إذا تعلقت بمحذوف تقوم مقامه صار فيها ضمير مقدر مرفوع، واحتاجت إلى ابتداء يعود عليه ذلك الضمير، كقولك: لزيد مال، وفي الدار زيد، وخلفك عمرو، فلا بد من رفع ﴿جَنَّاتٌ﴾ إذا تعلقت

(١) انظر: الكتاب ٣/٢٣٣، المقتضب ٤/٣٧، الأصول ٢/١٠٦، شرح الكافية الشافية ١/٢٠٥، التذييل والتكميل ١/١٥٣.

(٢) الكتاب ٣/٢٣٤.

(٣) معاني القرآن ١/٣٥٨.

(٤) انظر: الفريد ١/٤٧٥، التذييل والتكميل ١/١٥٥، الدر المصون ٢/٣٣٢.

(٥) معاني القرآن ١/٣٥٨.

اللام بمحذوف، ولو قدرت أن تتعلق اللام بمحذوف على أن لا ضمير فيها لرفعت ﴿جَنَّتْ﴾ بفعلها، وهو مذهب الأخفش في رفعه ما بعد الظروف وحروف الخفض بالاستقرار، وإنما يحسن ذلك عند حذاق النحويين إذا كانت الظروف أو حروف الخفض صفة لما قبلها، فحينئذ يتمكن، ويحسن رفع الاسم بالاستقرار<sup>(١)</sup>.

- وقال تعالى: ﴿إِنَّ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِّلْمُؤْمِنِينَ ۝٣﴾ وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُتُّ مِن دَابَّةٍ آيَاتٍ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ۝٤﴾ وَأَخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَمَا أَنزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِن رُّزُقٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَضْرِبِ الرِّيَّاحِ آيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ۝٥﴾ [الجنائفة: ٣-٥].

- قال مكِّي: ((... فأما من رفع ﴿ءَآيَاتٍ﴾ في الموضوعين فإنه عطف ذلك على موضع (إِنَّ) وما عملت فيه، وموضع (إِنَّ) وما عملت فيه رفع على الابتداء؛ لأنها لا تدخل إلا على مبتدأ وخبره، فرفع وعطف على الموضوع قبل دخول (إِنَّ)، ولا بد من إضمار (في)، وإلا يدخله أيضاً العطف على عاملين، على الابتداء والمخفوض، وقد منع البصريون: زيد في الدار والحجرة عمرو، بـخفض (الحجرة)، ويجوز أن يكون إنما رفع على القطع والاستئناف، فعطف جملة على جملة. ومذهب الأخفش أن ترتفع (الآيات) بالاستقرار، وهو الظرف، فلا يدخله عطف على عاملين<sup>(٢)</sup>)).

- إذا وقع بعد الظرف أو الجار والمجرور اسم مرفوع كقولنا: لزيد مال، أو في الدر زيد، أو خلفك عمرو فقد اختلفت أقوال النحويين في رفع هذا الاسم على ثلاثة مذاهب:

أولها: مذهب البصريين أنه مرتفع بلا ابتداء كما كان يرتفع به إذا تقدم على الظرف أو الجار والمجرور<sup>(٣)</sup>.

(١) مشكل إعراب القرآن ١/ ١٥١.

(٢) مشكل إعراب القرآن ٢/ ٦٦١.

(٣) انظر: الإغفال ١/ ٣٢٩، الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٥١، ائتلاف النصرة ٩١.

ثانيها: مذهب الكوفيين<sup>(١)</sup> ونسب للأخفش<sup>(٢)</sup> والمبرد<sup>(٣)</sup> أنه يرتفع بالظرف أو الجار والمجرور أنفسهما؛ لأنهما واقعان موقع الفعل، وكما أن الفعل إذا تقدم كان عاملاً فكذلك ما وقع موقعه.

ثالثها: ما نسبته الزجاج للأخفش<sup>(٤)</sup> من أنه يرتفع بما يتعلق به الظرف أو الجار والمجرور، كما نسبته إليه أبو الحسن الوراق<sup>(٥)</sup>، وهو الذي نسبته إليه مكِّي هنا، وقد اعترض أبو علي الفارسي في الإغفال<sup>(٦)</sup> على الزجاج، ونسب للأخفش أنه يرتفع بالظرف أو الجار والمجرور كما هو عند الكوفيين.

أما ما ذكره مكِّي بأنه يكون مرفوعاً بالاستقرار عند حذاق النحويين إذا كانت الظروف أو حروف الخفض صفة لما قبلها، فهو ليس مقصوراً عندهم على هذه الحالة، بل يضاف لها ما إذا كانت حالاً، أو صلة، أو خبراً، أو اعتمدت على نفي أو استفهام<sup>(٧)</sup>.

من هذا يظهر أن مذهب الأخفش في رافع الاسم المرفوع بعد الظرف أو الجار والمجرور أنه مرفوع بالظرف أو الجار والمجرور نفسه، وليس ما نسبته له مكِّي من أنه يرتفع بالفعل الذي يتعلق به الظرف أو الجار والمجرور.

## ٦ - إعراب (أَيُّ) وما بعدها في النداء.

- قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ﴾ [النساء: ١].

- قال مكِّي: ((قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ﴾ (أَيُّ) نداءٌ مفردٌ، ولذلك ضمَّ، وضمُّه بناءٌ وليس بإعرابٍ، وموضعه موضعُ نصبٍ؛ لأنه مفعولٌ في المعنى و﴿النَّاسُ﴾ نعت

(١) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٥١، ائتلاف النصر ٩١.

(٢) انظر: الإغفال ١/ ٣٢٩، الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٥١، ائتلاف النصر ٩١.

(٣) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٥١.

(٤) معاني القرآن وإعرابه ١/ ١٥٩.

(٥) علل النحو ٣٧٣.

(٦) ١/ ٣٢٩.

(٧) انظر: الدر المصون ٣/ ٦٦، مغني اللبيب ٢/ ٥١٠.

لـ(أَيّ)، وهو نعت لا يستغنى عنه؛ لأنه هو المنادى في المعنى، ولا يجوز عند سيويوه نصبه على الموضع كما جاز في يا زيد الظريفُ والظريفُ على الموضع؛ لأن هذا نعت قد يستغنى عنه، وقال الأخفش: ﴿النَّاسُ﴾ صلة لـ(أَيّ) فلذلك لا يجوز حذفه ولا نصبه، وأجاز المازني نصب ﴿النَّاسُ﴾، قياساً على: يا زيدُ الظريفُ<sup>(١)</sup>.

- وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ اتَّقِ اللَّهَ وَلَا تُطِعِ الْكَافِرِينَ وَالْمُنَافِقِينَ﴾ [الأحزاب: ١].

- قال مكّي: ((قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ﴾ (أَيّ) نداء مفرد، مبني على الضم، و(ها) للتنيه، وهو لازم لـ(أَيّ)، و﴿النَّبِيُّ﴾ نعت لـ(أَيّ) لا يستغنى عنه؛ لأنه هو المنادى في المعنى، ولا يجوز نصبه على الموضع عند أكثر النحويين، وأجازه المازني، جعله كقولك: يا زيد الظريف، بنصب (الظريف) على موضع (زيد)، وهذا نعت يستغنى عنه، ونعت (أَيّ) لا يستغنى عنه، ولا يحسن نصبه على الموضع، وأيضاً فإن نعت (أَيّ) هو المنادى في المعنى، فلا يحسن نصبه، وقال الأخفش: هو صلة لـ(أَيّ)، ولا يعرف في كلام العرب اسم مفرد صلة لـ(أَيّ))<sup>(٢)</sup>.

- (أَيّ) منادى مبني على الضم، يتوصل به إلى نداء ما فيه الألف واللام، وما فيه الألف واللام بعده نعت له، لا يجوز فيه إلا الرفع عند جمهور النحويين<sup>(٣)</sup>، وأجاز المازني نصبه؛ قياساً على جواز النصب في صفة المنادى المضموم في قولهم: يا زيدُ الظريفُ والظريفُ<sup>(٤)</sup>. وهو مردود؛ لعدم وروده، قال أبو البركات الأنباري: ((وهو عندي القياس، لو ساعده الاستعمال))<sup>(٥)</sup>.

(١) مشكل إعراب القرآن ١/ ١٨٧.

(٢) مشكل إعراب القرآن ٢/ ٥٧٢.

(٣) انظر: الكتاب ٢/ ١٨٨، معاني القرآن وإعرابه ١/ ٩٨، أسرار العربية ٢٠٨، شرح التسهيل ٣/ ٣٩٨، المقاصد الشافية ٥/ ٣٠٩، مغني اللبيب ١/ ٩٢.

(٤) انظر: معاني القرآن وإعرابه ١/ ٩٨، أسرار العربية ٢٠٨، شرح التسهيل ٣/ ٤٠٠، ارتشاف الضرب ٤/ ٢١٩٤، الدر المصون ١/ ١٨٥، المقاصد الشافية ٥/ ٣١٣.

(٥) أسرار العربية ٢٠٨.

وهي عند الأَخْفَشِ موصولة، والمرفوع بعدها خبر مبتدأ محذوف، والجملة صلة لـ(أَيِّ)<sup>(١)</sup>، ((وليس أحد من البصريين يتابعه على هذا القول))<sup>(٢)</sup>، ((ولو صح ما قال لجاز ظهور المبتدأ، وكان أولى من حذفه؛ لأن كمال الصلة أولى من اختصارها، ولو صح ما قال لجاز أن يغني عن المرفوع بعد (أَيِّ) جملة فعلية وظرف، كما يجوز ذلك في غير النداء، وفي امتناع ذلك دليل على أن (أَيِّ) غير موصولة))<sup>(٣)</sup>.

والذي يظهر من كلام مكِّي في المسألة أن الأَخْفَشِ يرى أن الاسم المفرد هو الصلة لـ(أَيِّ)، ولذا اغترض عليه بأنه لا يُعرف في كلام العرب اسم مفرد صلة لـ(أَيِّ). فإن كان يريد مكِّي بـ(المفرد) ما هو ضد الجملة وشبهها فإن لم أقف على فهم لرأي الأَخْفَشِ بهذا الفهم، فكل من وقفت عليه ممن نسب هذا الرأي للأَخْفَشِ يرى أن في الكلام حذفاً، وأن الصلة جملة اسمية. وأما إن كان مكِّي يريد بـ(المفرد) الكلمة المفردة ظاهراً، وأن في الكلام حذفاً لصدر الصلة، فهذا هو المشهور عن الأَخْفَشِ، ويُرد على اعتراضه هذا بما رَدَّ به ابن هشام على من اعتراض على رأي الأَخْفَشِ بأنه ليس هناك عائد يجب حذفه، ولا موصول التزم كون صلته جملة اسمية، بأن قال: ((وله أن يجيب عنهما بأن (ما) في قولهم: (لا سيَّما زيدٌ) بالرفع كذلك))<sup>(٤)</sup>.

#### ٧- وزن (أشياء) وتصغيرها وعلّة منعها من الصرف.

- قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءٍ إِنْ تُبَدَّ لَكُمْ تَسْؤُكُمْ﴾ [المائدة: ١٠١].

- قال مكِّي: ((قوله: ﴿لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءٍ﴾ قال الخليل وسيبويه والمازني: ﴿أَشْيَاءٌ﴾ أصلها: (شيئات) على وزن (فعلاء)، فلما كثر استعمالها استثقلت همزتان

(١) انظر: معاني القرآن وإعرابه ١/ ٩٩، شرح التسهيل ٣/ ٤٠٠، ارتشاف الضرب ٤/ ٢١٩٦، الدر المصون ١/ ١٨٥، المقاصد الشافية ٥/ ٣١٢، مغني اللبيب ١/ ٩٢.

(٢) معاني القرآن وإعرابه ١/ ٩٩.

(٣) شرح التسهيل ٣/ ٤٠٠.

(٤) مغني اللبيب ١/ ٩٣.

بينهما ألف، فنقلت الهمزة الأولى -وهي لام الفعل- قبل فاء الفعل -وهو الشين- فصارت: أشياء، على وزن (لفعاء)، ومن أجل أن أصلها (فعلاء) ك(حمراء) امتنعت من الصرف، وهي عندهم اسم للجمع، وليست بجمع (شيء).

وقال الكسائي وأبو عبيد: لم تنصرف لأنها أشبهت (حمراء)؛ لأن العرب تقول في الجمع: أشياءوات، كما تقول: حمراوات، ويلزمها ألا يصرفا (اسم) ولا (ابن)؛ لقول العرب في الجمع: اسماوات وابناوات.

وقال الأخفش والفراء والزيادي: ﴿أَشْيَاءٌ﴾ وزنها (أَفْعَاءُ)، وأصلها (أَشْيَاءُ)، ك(هَيْن) و(أَهْوَنَاءُ)، فمن أجل همزة التانيث لم ينصرف، لكنّه خُفّف، فأبدل من الهمزة الأولى -وهي لام الفعل- ياء؛ لانكسار ما قبلها، ثم حُذفت استخفافاً؛ لكثرة الاستعمال، ف(شيء) عندهم أصله: (شيئ)، على وزن: (فَيْعِل)، ك(هَيْن) أصله: (هَيْن) على (فَيْعِل)، وكان أصله قبل الإدغام: (هَيْوِن)، على (فَيْعِل)، ك(مَيْت) ثم خُفّف، إلا أن عين الفعل من (شيء) ياء، وعين الفعل من (هَيْن) واو، لأنه من (هان) (يهون) ك(مَيْت)، وهذا الجمع لا نظير له؛ لأنه لم يقع (أَفْعَاءُ) جمعاً ل(فَيْعِل)، فيكون هذا نظيره، و(هَيْن) و(أَهْوَنَاءُ) شاذ لا يقاس عليه، وأيضاً فإن حذفه واعتلاله جرى على غير قياس، فهذا القول خارج في جمعه واعتلاله عن القياس والسماع، وأيضاً فإنه يلزمهم أن يصغروا (أشياء) على (شُويَات) أو على (شُيَّيَات)، وذلك لم يقله أحد، إنما تصغيره (أَشْيَاءُ)، وإنما لزمهم ذلك في التصغير لأن كل جمع ليس من أبنية أقل العدد فحكمه في التصغير أن يُرد إلى واحده، ثم يصغر الواحد، ثم يجمع مصغراً بالألف والتاء، أو بالواو والنون إن كان ممن يعقل، ف(أَفْعَاءُ) ليس من أبنية أقل العدد، وأبنية الجمع في أقل العدد أربعة أبنية، وهي: أَفْعَالٌ وَأَفْعَلَةٌ وَأَفْعُلٌ وَفِعْلَةٌ، فهذه تُصغَر على لفظها، ولا ترد إلى الواحد.

وقال المازني: سألت الأخفش عن تصغير (أشياء) فقال: (أَشْيَاءُ)، قال المازني: فقلت له: يجب على قولك أنها (أَفْعَاءُ) أن تُردَّ إلى الواحد فتصغره ثم تجمعه، فانقطع الأخفش.

وقال أبو حاتم: (أشياء) أفعال، جمع (شيء) ك(بيت) و(أبيات)، وكان يجب أن ينصرف إلا أنه سمع غير مصروف، وهذا القول جار على القياس في الجمع؛ لأنَّ (فَعَلَاء) يقع جمعه كثيراً على (أَفْعَال)، إلا أنه خارج عن القياس في ترك صرفه، فلم يقع في كلام العرب (أَفْعَال) غير مصروف فيكون هذا نظيره.

وقال بعض أهل النظر: (أشياء) أصلها (أشياء) على وزن (أَفْعَلَاء) كقول الأَخْفَشِ، إلا أن واحدها (فَعِيل) ك(صَدِيق) و(أَصْدِقَاء)، فأعل على ما تقدم من تخفيف الهمزة، وحذف العوض، وحسن الحذف في الجمع لحذفها من الواحد، وإنما حذفت من الواحد تخفيفاً؛ لكثرة الاستعمال، إذ (شيء) يقع على كل مسمى من عَرَضٍ أو جسم أو جوهر، فلم ينصرف لهمزة التانيث في الجمع، وهذا قول حسن جار في الجمع، وترك الصرف على القياس، لولا أن التصغير يعترضه كما اعترض الأَخْفَشِ))<sup>(١)</sup>.

- اختلف في (أشياء) في وزنها وماذا حصل لها من إعلال؟ وفي علة منعها من الصرف، وكيف تصغر؟ وكل من هذه الثلاثة مرتبط بالآخر وناتج عنه:

فيرى الخليل<sup>(٢)</sup>، وسيبويه<sup>(٣)</sup>، والمازني<sup>(٤)</sup>، وعليه جمهور البصريين<sup>(٥)</sup> أن أصلها (شَيْئَاء) على وزن (فَعَلَاء)، فكرهوا اجتماع شبه ثلاث ألفات في الطرف، فنقلوا الهمزة الأولى منها التي توافقت اللام إلى ما قبل الفاء، فصارت (أشياء)، على وزن (لَفَعَاء)، ففيها إعلال بالنقل. وقالوا: إنما مُنعت من الصرف لأن أصلها (فَعَلَاء) كحمرء، فهي مختومة بألف التانيث الممدودة. وهي عندهم ليست جمعاً لـ(شيء)، إنما هي اسم جمع، ولذا صُغرت على (أشياء).

(١) مشكل إعراب القرآن ١/ ٢٣٨ - ٢٤١.

(٢) العين ٦/ ٢٩٦، الكتاب ٤/ ٣٨١.

(٣) الكتاب ٤/ ٣٨١.

(٤) المنصف ٢/ ٩٤.

(٥) انظر: معاني القرآن وإعراجه للزجاج ٢/ ٢١٢، الدر المنصون ٤/ ٤٣٤.

ويرجح هذا المذهب أنه لم يلزم منه شيء غير القلب، والقلب في لسانهم كثير... أما المذاهب الآتية فإنه يرد عليها إشكالات سلم منها هذا الرأي<sup>(١)</sup>. ويرى الأخفش<sup>(٢)</sup>، والفراء<sup>(٣)</sup>، والزيادي<sup>(٤)</sup> أن أصلها (أشياء)، على وزن (أفعلاء)، لكنهم حذفوا الهمزة التي هي لام الفعل، مع إبدال الكسرة قبلها فتحة؛ لتسلم الألف، فصارت (أشياء) على وزن (أفعاء)، ومثلها (براء) أصلها (برءاء) حذفوا منها اللام، فد(أشياء) عندهم فيها إعلال بالحذف وإبدال في الحركة. ومنعت من الصرف بما منعت به على رأي الخليل ومن وافقه، وهو ختمها بألف التأنيث. لكنهم يرون أنها جمع ل(شيء) وليست اسم جمع، وهذا فيه إشكال، وهو أن (شيء) على وزن (فعل)، و(فعل) لا يجمع على (أفعلاء)، وإنما (أفعلاء) جمع ل(فعل). وهناك إشكال آخر في تصغيرها، فالأخفش كما نقل عنه المازني يرى أن تصغيرها (أشياء)، وهو يرى أنها جمع كثرة ل(شيء)، فكان لا بد من أن تعاد عند تصغيرها إلى المفرد ثم يجمع بالألف والتاء، فيقال: (شئيات)، وهذا لم يقله أحد، بل صغروها على (أشياء)، وهذا دليل على أنها ليست على بناء جمع دال على الكثرة مثل (أفعلاء).

والفراء وإن وافق الأخفش في أصلها فقد خالفه في جمعها<sup>(٥)</sup>، فهو يرى ((أن (شيء) محذوف من: (شئى) [على: فيعل] كما قالوا في (هين): (هين)، فكما جمعوا (هين) على (أفعلاء)، فقالوا: (أهوناء) كذلك جمعوا (شئى) على (أفعلاء)؛ لأن أصله: (شئى) عنده))<sup>(٦)</sup>. قال ابن جنبي: «والذي ادعاه من أن (شيء) محذوف

(١) الدر المصون ٤/٤٣٤.

(٢) انظر هذا القول منسوباً إليه في: المقتضب ١/٣٠، معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢/٢١٢، الأصول ٣/٣٣٨، المنصف ٢/٩٤، شرح التصريف للثانيني ٤٠٢.

(٣) معاني القرآن ١/٣٢١.

(٤) إبراهيم بن سفيان الزيادي النحوي من نسل عبدالرحمن بن زياد بن أبيه، كان نحوياً لغوياً شاعراً. انباه الرواة ١/٢٠١. وانظر هذا القول منسوباً إليه في: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢/٢١٢.

(٥) معاني القرآن للفراء ١/٣٢١.

(٦) المنصف ٢/٩٦.



من (شَيْئٍ) لا أعلم له دلالة تدل عليه؛ لأننا لم نسمعهم قالوا: (شَيْئٍ) كما قالوا: (هَيْنٌ)، ولو كان أصله: (شَيْئٍ) لنتقوا به كما قالوا: (هَيْنٌ وَهَيْنٌ)»<sup>(١)</sup>. هذا وإن كان هذا الرأي جارٍ على القياس في جمعه إذا أغفلنا جانب الرواية، فيكون عالج مشكلة الجمع عند الأَخْفَشِ، إلا أن مشكلة التصغير في قول الأَخْفَشِ لا تزال قائمة هنا.

ونقل مكِّي عن بعض أهل النظر أنها جمع على (أَفْعِلَاءٍ) كما قال الأَخْفَشِ، إلا أن واحدها (شَيْيء) على وزن (فَعِيلٍ)، و(فَعِيلٍ) يجمع على (أَفْعِلَاءٍ) كصَدِيقٍ وَأَصْدِقَاءٍ وَنَصِيبٍ وَأَنْصِبَاءٍ، وقد حذفت إحدى اليائين في الواحد؛ لكثرة الإِسْتِعْمَالِ، فصار (شيء). فهو جارٍ على القياس في جمعه ومنعه من الصرف، لكن يرد عليه ما يرد على رأي الأَخْفَشِ في تصغيره<sup>(٢)</sup>.

وآخر الآراء فيها للكسائي<sup>(٣)</sup>، حيث يرى أنها جمع لـ(شيء) على (أَفْعَالٍ)، ك(بَيْتٍ) و(أَبْيَاتٍ)، و(ضَيْفٍ) و(أَضْيَافٍ). وقد منعت من الصرف لأنها كثرت في كلامهم فأشبهت (فَعْلَاءٍ)، فلم تصرف كما لم تصرف (حمراء)، وقد عاملوها معاملتها في الجمع، فجمعوها على (أشأوى) كما جمعوا عذراء على عذارى، و(أشياوات) كما قيل: حمراوات، يعني أنهم عاملوا (أشياء) وإن كانت على (أفعال) معاملة حمراء وعذراء في جمع التكسير والتصحيح، فكذلك في منع الصرف.

#### ٨- تقديم الحال على عاملها المعنوي، إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً.

- قال تعالى: ﴿وَقَالُوا مَا فِي بُطُونِ هَذِهِ الْأَنْعَامِ خَالِصَةٌ لِّذُكُورِنَا وَمُحَرَّمٌ عَلَيْنَا أَرْوَاجِنَا﴾ [الأنعام: ١٣٩].

- قال مكِّي: ((وقد قرأ قتادة (خَالِصَةً) بالنصب على الحال من المضمرة المرفوع في قوله: ﴿فِي بُطُونٍ﴾، وخبر (ما) ﴿لِّذُكُورِنَا﴾، ولا يجوز أن تكون

(١) المنصف ٩٦/٢.

(٢) انظر: الدر المنصون ٤/٤٣٩.

(٣) انظر هذا القول منسوباً إليه في: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢/٢١٢، الدر المنصون ٤/٤٣٨.

الحال من المضمرة المرفوعة في (ذكورنا)؛ لأن الحال لا يتقدم على العامل عند سيويوه وغيره إذا كان لا ينصرف، لو قلت: زيد قائماً في الدار، لم يجز، وقد أجازته الأَخْفَشُ<sup>(١)</sup>.

- إذا كان العامل في الحال ظرفاً أو جاراً ومجروراً مخبراً بهما متأخرين عن الحال، نحو: زيد قائماً في الدار، أو عندك، ففي جواز تقديم الحال ههنا خلاف: فقد ذهب سيويوه<sup>(٢)</sup> ووافقته جمهور البصريين<sup>(٣)</sup> إلى المنع مطلقاً؛ لأن العامل ضعيف، فلا يقوى على العمل مع تأخره، وتأولوا ما ورد من ذلك مما استدل به المحيزون.

وذهب الكوفيون ونسب للكسائي<sup>(٤)</sup>، والأخفش<sup>(٥)</sup>، والفراء<sup>(٦)</sup>، إلى جوازه مطلقاً، أي سواء كانت الحال ظرفاً أو جاراً ومجروراً أو كانت اسماً صريحاً؛ وذلك لوروده نظماً ونثراً. من ذلك قراءة (خالصة) بالنصب في آية الأنعام، وقراءة عيسى بن عمر: ﴿وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾ [الزمر: ٦٧] بنصب (مطويات)<sup>(٧)</sup>، وقول الشاعر:

بِنَا عَاذَ عَوْفٌ وَهُوَ بَادِي ذَلَّةٍ      لَدَيْكُمْ فَلَمْ يَعْدَمْ وِلَاءٌ وَلَا نَصْرًا<sup>(٨)</sup>

(١) مشكل إعراب القرآن ١/ ٢٧٣.

(٢) الكتاب ٢/ ١٢٤.

(٣) انظر: اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٢٩٠، شرح الرضي على الكافية ٢/ ٢٤، التذليل والتكميل ٩/ ١١٩، ارتشاف الضرب ٣/ ١٥٩٠، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٥/ ٢٣٠٢.

(٤) انظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٥/ ٢٣٠٢.

(٥) انظر: اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٢٩٠، شرح التسهيل ٢/ ٣٤٦، شرح الرضي على الكافية ٢/ ٢٤، ارتشاف الضرب ٣/ ١٥٩٠، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٥/ ٢٣٠٢.

(٦) معاني القرآن ٢/ ٤٢٥، وانظر نسبته إليه في: ارتشاف الضرب ٣/ ١٥٩٠، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٥/ ٢٣٠٢.

(٧) انظر: مختصر في شواذ القرآن ١٣٢.

(٨) بلا نسبة في: التذليل والتكميل ٩/ ١١٨، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٥/ ٢٣٠٣، المقاصد النحوية ٢/ ٣٨١.

وأجازه ابن يرهان إذا كانت الحال ظرفاً أو حرف جر، ويمنعه إن كانت اسماً صريحاً، وجعل من تقديمه قوله تعالى: ﴿هُنَالِكَ الْوَلَايَةُ لِلَّهِ الْحَقِّ﴾ [الكهف: ٤٤] وقال: إن (هنالك) في محل نصب حال، والعامل فيها (الله)، وقد تقدمت عليه<sup>(١)</sup>.

ووافق ابن مالك في جوازه إذا كانت الحال ظرفاً أو حرف جر، لكنه يرى جوازه إذا كانت اسماً صريحاً مع الحكم بضعفه<sup>(٢)</sup>.  
والصحيح المنع مطلقاً كما قال البصريون؛ لضعف العامل، وأن ما ورد من ذلك يمكن تأويله.

#### ٩- ضمير الفصل:

- قال تعالى: ﴿وَإِذْ قَالُوا اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقُّ مِنْ عِنْدِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِّنَ السَّمَاءِ أَوْ ائْتِنَا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [الأنفال: ٣٢].

- قال مكِّي: ((هو)) فاصلة تؤذن أن الخبر معرفة، أو ما قارب المعرفة، وقيل: دخلت لتؤذن أن (كان) ليست بمعنى وقع وحدث، وأن الخبر منتظر، وقيل: دخلت لتؤذن أن ما بعدها خبر، وليس بنعت لما قبلها، وقال الأخصس: (هو) زائدة كما زيدت (ما) في: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ﴾ [آل عمران: ١٥٩]، وقال الكوفيون: (هو) عماد<sup>(٣)</sup>.

- ضمير الفصل كما يسميه البصريون أو العماد والدعامة كما يطلق عليه الكوفيون من ضمائر الرفع المنفصلة، التي تقع بين المبتدأ والخبر، أو بين اسم (كان) وخبرها، أو اسم (إن) وخبرها، أو بين مفعولي (ظن) وأخواتها؛ ليؤذن أن ما بعده خبر وليس بنعت، أو بأن الخبر معرفة أو ما قاربها من النكرات<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر رأيه في: التذييل والتكميل ١١٩/٩.

(٢) شرح التسهيل ٣٤٦/٢.

(٣) مشكل إعراب القرآن ٣١٤/١.

(٤) انظر: التخمير ١٦٢/٢، شرح المفصل لابن يعيش ١١٠/٣، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٦٥/٢، شرح الكافية الشافية ٢٤٠/١، ارتشاف الضرب ٩٥١/٢، همع الهوامع ٢٢٧/١.

وبعض النحويين يجعلونه حرفاً<sup>(١)</sup>، وصححه ابن عصفور<sup>(٢)</sup>؛ ويقيسونه على كاف الخطاب، حيث تكون اسماً في قولنا: (ضربك)، كما تكون حرفاً في (ذلك) ونحوه.

وقال الخليل وسيبويه<sup>(٣)</sup> والأخفش<sup>(٤)</sup> وعليه بعض البصريين<sup>(٥)</sup> باسميته، وأنه لا موضع له من الإعراب، زائد كزيادة (ما) في بعض استعمالاتها<sup>(٦)</sup>.

وقال الكوفيون باسميته، وأن له موضعاً من الإعراب<sup>(٧)</sup>، على خلاف بينهم في موضعه، فالكسائي يجعل محله محل ما بعده<sup>(٨)</sup>، والفراء يجعله محل ما قبله<sup>(٩)</sup>، ففي قولنا: (زيد هو القائم) محله الرفع عندهما، وفي: (ظننت زيداً هو القائم) محله النصب عندهما، وفي: (كان زيد هو القائم) محله نصب عند الكسائي ورفع عند الفراء، وفي: (إن زيداً هو القائم) محله رفع عند الكسائي نصب عند الفراء<sup>(١٠)</sup>.

فرأى الأخفش موافق لرأي الخليل وسيبويه، موافق لهما في قياسها على (ما) في استعمالها اسماً لا محل له من الإعراب، وقد صرح بهذا الرأي في معاني القرآن كما سبق.

- (١) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ١١٣/٣، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/٦٥، شرح الكافية الشافية ١/٢٤٥، ارتشاف الضرب ٢/٩٥٢، همع الهوامع ١/٢٢٨.
- (٢) شرح جمل الزجاجي ٢/٦٥.
- (٣) الكتاب ٢/٣٩٧.
- (٤) معاني القرآن ٢/٥٤٣.
- (٥) انظر: الإنصاف ٢/٧٠٦، الجنى الداني ٣٥٠، المنهاج في شرح جمل الزجاجي ١/٥١١، ائتلاف النصر ٦٧.
- (٦) انظر: الكتاب ٢/٣٩٧، معاني القرآن للأخفش ٢/٥٤٣.
- (٧) انظر: الإنصاف ٢/٧٠٦، الجنى الداني ٣٥٠، المنهاج في شرح جمل الزجاجي ١/٥١١، ائتلاف النصر ٦٧.
- (٨) انظر: شرح الكافية الشافية ١/٢٤٥، الجنى الداني ٣٥١، همع الهوامع ١/٢٢٨.
- (٩) معاني القرآن ١/٤٠٩.
- (١٠) همع الهوامع ١/٢٢٨.

## ١٠ - زيادة (من) في الموجب.

- قال تعالى: ﴿يَعْتَذِرُونَ إِلَيْكُمْ إِذَا رَجَعْتُمْ إِلَيْهِمْ قُلْ لَا تَعْتَذِرُوا لَنْ نُؤْمِنَ لَكُمْ قَدْ نَبَأْنَا اللَّهَ مِنْ أَخْبَارِكُمْ﴾ [التوبة: ٩٤].

- قال مكي: ((قوله: ﴿قَدْ نَبَأْنَا اللَّهَ مِنْ أَخْبَارِكُمْ﴾ (نَبَأً) بمعنى: أعلم، وأصله أن يتعدى إلى ثلاثة مفعولين، ويجوز أن يقتصر على واحد ولا يقتصر به على اثنين دون الثالث، وكذلك لا يجوز أن تقدر زيادة (من) في قوله: ﴿مِنْ أَخْبَارِكُمْ﴾؛ لأنك لو قدرت زيادتها لصار (نَبَأً) قد تعدى إلى مفعولين دون الثالث، وذلك لا يجوز، وإنما تعدى إلى مفعول واحد وهو (نا) ثم تعدى بحرف جر، ولو أضمرت مفعولاً ثالثاً لحسن تقدير زيادة (من) على مذهب الأخصس؛ لأنه قد أجاز زيادة من في الجواب<sup>(١)</sup>، ويكون التقدير: قد نبأنا الله أخباركم مشروحة))<sup>(٢)</sup>.

- (من) تزداد في غير الموجب، أما في الموجب فأجازه الكسائي<sup>(٣)</sup>، والأخصس<sup>(٤)</sup>، وابن جني<sup>(٥)</sup>، وابن مالك<sup>(٦)</sup>؛ لوروده نثراً ونظماً، من ذلك قوله تعالى: ﴿وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِّنْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٧١] وقوله: ﴿يُحَلِّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ﴾ [الكهف: ٣١].

وقول عمر بن أبي ربيعة:

وَيُنْمِي لَهَا حُبُّهَا عِنْدَنَا      فَمَا قَالَ مَنْ كَاشِحٍ لَمْ يَضُرْ<sup>(٧)</sup>

(١) يريد: في الموجب.

(٢) مشكل إعراب القرآن ١/٣٣٥.

(٣) انظر: شرح التسهيل ٣/١٣٩، التذليل والتكميل ١١/١٤٣، الجنى الداني ٣١٨، مغني اللبيب ١/٣٥٦.

(٤) معاني القرآن ١/٢٧٢.

(٥) المحتسب ١/١٦٤.

(٦) شرح التسهيل ٣/١٣٨.

(٧) البيت لعمر بن أبي ربيعة في: شرح التسهيل ٣/١٣٨، التذليل والتكميل ١١/١٤٢، شرح أبيات مغني

اللبيب ٥/٣٢٩.

إلى غير ذلك من الشواهد الكثيرة التي استدلووا بها.

ومنع الجمهور<sup>(١)</sup>؛ لأن الأصل عدم الزيادة، وإنما زيدت مع غير الموجب للتأكيد، ولا تفيد هذا المعنى في الموجب<sup>(٢)</sup>، وخرجوا ما ورد من ذلك<sup>(٣)</sup>.  
وهذا يظهر أن الأخص يري زيادة (من) في الموجب، وقد صرح بذلك في (معاني القرآن) كما سبق.

## ١١ - الفصل بين الجار والمجرور بالظرف أو الجار والمجرور دون إعادة الجار.

- قال تعالى: ﴿فَبَشِّرْنَاهَا بِإِسْحَاقَ وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ﴾ [هود: ٧١].

- قال مكِّي: ((قوله: ﴿وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ﴾... ومن نصب ﴿يَعْقُوبَ﴾ جعله في موضع خفض على العطف على ﴿إِسْحَاقَ﴾، ولكنه لم ينصرف للتعريف والعجمة، وهو مذهب الكسائي، وهو ضعيف عند سيوييه والأخص إلا بإعادة الخافض؛ لأنك فرقت بين الجار والمجرور بالظرف، وحق المجرور أن يكون ملاصقاً للجار، والواو قامت مقام حرف الجر، ألا ترى أنك لو قلت: مررت بزيد وفي الدار عمرو، قبح وحق الكلام: مررت بزيد وعمرو في الدار، وبشرناها بإسحاق ويعقوب من ورائه))<sup>(٤)</sup>.

- ﴿يَعْقُوبَ﴾ قرأها ابن عامر وحمزة وحفص عن عاصم بالفتح، وقرأها الباقون بالرفع<sup>(٥)</sup>، وقرأه الفتح يجوز أن تكون نصباً وهذا لا إشكال فيه<sup>(٦)</sup>، ويجوز أن تكون

(١) انظر: الكتاب ٢/ ١٣٠، ٤/ ٢٢٥، المقتضب ٤/ ٤٢٠، الأزهية ٢٢٦، الفصل ٢٨٣، أسرار العربية ٢٣٤، اللباب ١/ ٣٥٥، رصف المباني ٣٢٥.

(٢) انظر: المقتضب ٤/ ٤٢٠، اللباب ١/ ٣٥٥.

(٣) انظر تخريجهم لبعض ما ورد في: الأزهية ٢٢٧، أسرار العربية ٢٣٥، اللباب ١/ ٣٥٦، البسيط ٢/ ٨٤٢، رصف المباني ٣٢٥، مغني اللبيب ١/ ٣٥٦.

(٤) مشكل إعراب القرآن ١/ ٣٦٩.

(٥) السبعة في القراءات ٣٣٨.

(٦) فيه تخريجان: أحدهما: أنه معطوف على موضع (بإسحاق)؛ لأن موضعه نصب. والثاني: أنه منصوب بفعل مضمّر تقديره (وهبنا).

جراً، وقد منع من الصرف للعلمية والعجمة، وهذا فيه إشكال، وهو الفصل بين الجار - وهو الواو هنا لأنها نائبة مناب الجار - والمجرور - وهو يعقوب - بالجار والمجرور - وهو من وراء إسحاق - دون إعادة الجار، وهذا ضعفه سيويوه<sup>(١)</sup> والفراء<sup>(٢)</sup>، ووافقهما جمهور النحويين<sup>(٣)</sup>؛ لأن حق المجرور أن يكون ملاصقاً للجار، فلو قلت: مررت بزيد وفي الدار عمرو، لم يحسن حتى تقول: مررت بزيد وعمرو في الدار، وفي الآية: وبشرها بإسحاق ويعقوب من ورائه<sup>(٤)</sup>.

وقد نسب مكِّي للأخصس موافقته لسيويوه في تضعيفه العطف، والذي يظهر في (معاني القرآن) أنه لم يضعفه، حيث قال: ((وقد فُتح على: ويعقوب من وراء إسحاق، ولكن لا ينصرف))<sup>(٥)</sup>.

## ١٢ - (ما) بعد (رب).

- قال تعالى: ﴿رُبَّمَا يُوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾ [الحجر: ٢].

- قال مكِّي: ((﴿رُبَّمَا﴾... لا موضع لها من الإعراب، وجيء بـ(ما) لتكف رب عن العمل، وقيل: جيء بها لتمكن وقوع الفعل بعدها، وقال الأخصس: (ما) في موضع خفض بـ(رب) وهي نكرة))<sup>(٦)</sup>.

- (رب) حرف جر لا موضع له من الإعراب عند جمهور النحويين<sup>(٧)</sup>؛ لخلوها من علامات الأسماء اللفظية والمعنوية، ومساواتها الحروف في الدلالة على

(١) الكتاب ٣/٥٠٢.

(٢) معاني القرآن ٢/٢٢.

(٣) انظر: إعراب القرآن للنحاس ٢/٢٩٣، الخصائص ٢/٣٩٥، الفريد ٣/٤٩٥، ارتشاف الضرب ٤/٢٠٢٤، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٧/٣٥١٨.

(٤) انظر: الخصائص ٢/٣٩٥، الفريد ٣/٤٩٥.

(٥) معاني القرآن ٢/٥٧٩.

(٦) مشكل إعراب القرآن ١/٤٠٩.

(٧) انظر: إعراب القرآن للنحاس ٢/٣٧٥، الإنصاف ٢/٨٣٢، شرح التسهيل ٣/١٧٥، التذيل والتكميل ١١/٢٧٤، الجنى الداني ٤٣٨، مغني اللبيب ١/١٥٤.

معنى في مسمى غير مفهوم جنسه بلفظها<sup>(١)</sup>، وقد جيء بعدها بـ(ما) لتكفيها عن العمل، وتهيئ دخولها على الجمل الفعلية<sup>(٢)</sup>.

وقال الكوفيون<sup>(٣)</sup>، ووافقهم الأخصش في أحد قوليه<sup>(٤)</sup> باسميتها، وأن لها موضع من الإعراب، وإذا جاءت بعدها (ما) كما في الآية السابقة فهي في موضع خفض على أنها نكرة، أي: ربّ شيء يودّ، أو: ربّ ودّ يوده الذين كفروا<sup>(٥)</sup>.

وقد ذكر الأخصش فيها الوجهين ونقلهما عنه مكّي، قال الأخصش: ((وَأَدْخَلَ مَعَ (رَبِّ) (مَا) لِيَتَكَلَّمَ بِالْفِعْلِ بَعْدَهَا، وَإِنْ شِئْتَ جَعَلْتَ (مَا) بِمَنْزِلَةِ (شَيْءٍ)، فَكَأَنَّكَ قُلْتَ: وَرَبِّ شَيْءٍ يُوَدُّ، أَيْ: رَبِّ وَدٍّ يُوَدُّهُ الَّذِينَ كَفَرُوا))<sup>(٦)</sup>.

### ١٣ - الإبدال في (اتَّخَذَ) بتشديد التاء.

- قال تعالى: ﴿قَالَ لَوْ شِئْتَ لَاتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾ [الكهف: ٧٧].

- قال مكّي: ((قوله: ﴿لَاتَّخَذْتَ﴾ من خفف التاء جعله من (تَخَذْتَ)، فأدخل اللام التي هي لجواب (لو) على التاء التي هي فاء الفعل، حكى أهل اللغة: تَخَذْتَ اتَّخَذَ، وحكى سيبويه: استخذ فلان أرضاً، أصله: اتَّخَذَ، على (افتعل)، لكنه أبدل من التاء الأولى سيناً، ومن شدده جعله (افتعل)، فأدغم التاء الأصلية في الزائدة، وقال الأخصش: التاء الأولى في اتَّخَذَ بدل من واو، والواو بدل من همزة، وقيل: بدل من ياء والياء بدل من همزة، حكاه ابن كيسان عنه))<sup>(٧)</sup>.

(١) انظر: شرح التسهيل ٣/ ١٧٥، الجنى الداني ٤٣٨.

(٢) انظر: إعراب القرآن للنحاس ٢/ ٣٧٥، التذليل والتكميل ١١/ ٢٧٤، الجنى الداني ٤٥٦، مغني اللبيب ١٥٧/١.

(٣) انظر: الإنصاف ٢/ ٨٣٢، شرح التسهيل ٣/ ١٧٥، الجنى الداني ٤٣٩، مغني اللبيب ١/ ١٥٤.

(٤) معاني القرآن ٢/ ٦٠٢.

(٥) انظر: معاني القرآن للأخصش ٢/ ٦٠٢، إعراب القرآن للنحاس ٢/ ٣٧٦، التذليل والتكميل ١١/ ٢٧٥، الجنى الداني ٤٥٧.

(٦) معاني القرآن ٢/ ٦٠٢.

(٧) مشكل إعراب القرآن ١/ ٤٤٦.



- (لَتَّخَذَتْ) قرأها ابن كثير وأبو عمرو بالتخفيف، وهذا لا إشكال فيه أنها من (تَحَذُّ)، فاؤها أصل، وقرأ نافع وعاصم وابن عامر وهمزة والكسائي بالتشديد<sup>(١)</sup>، وهنا تعددت الأقوال في فائه، هل هي أصل أم منقلبة عن أصل:

ف قيل: أصله (اءتخذ) على وزن (افتعل) من (أخذ) ثم أبدلوا الهمزة التي هي فاء (افتعل) ياء؛ لأن الهمزة لا تبدل تاء، والتاء لا تبدل همزة، فصار: (ايتخذ)، ثم أبدلت الياء تاء، وأدغمت بتاء الافتعال، فصار: اتَّخذ.

وقيل: أبدلت الهمزة التي هي فاء (افتعل) واوًا، فصار: (اوتخذ)، ثم أبدلت الواو تاء، وأدغمت بتاء الافتعال، فصار: اتَّخذ. وهذان القولان نسبهما مكِّيٌّ للأخفش نقلًا عن ابن كيسان، ولم أقف عليهما في (معاني القرآن).

وقيل: فاؤه تاء أصلية، وليست منقلبة عن أصل، لأنه من (تخذ)، قال ابن جنبي: ((فأما قولهم: اتخذت فليست تاؤه بدلًا من شيء، بل هي فاء أصلية بمنزلة: اتبعت من تبع، يدل على ذلك ما أنشده الأصمعي من قوله:

وقَدْ تَحَذَّتْ رِجْلِي لِدَى جَنْبِ غَرَزِهَا نَسِيْفًا كَأَقْحُوصِ الْقَطَاةِ الْمُطَرِّقِ))<sup>(٢)</sup>

ولكل من القولين الأولين حقه من القياس، ولا مرجح لأحدهما على الآخر، حيث أن اللفظ لا يظهر منه الأصل.

#### ١٤ - علة منع الصرف في (سيناء) بفتح السين وكسرها.

- قال تعالى: ﴿وَشَجَرَةً تَخْرُجُ مِنْ طُورِ سَيْنَاءَ تَنْبُتُ بِاللِّدْنِ وَصَبْغٍ لِلْأَكْلِيْنَ﴾ [المؤمنون: ٢٠].

- قال مكِّي: ((قوله: ﴿سَيْنَاءَ﴾ من فتح السين جعله كحمراء، فلم يصرف لهمزة التأنيث والصفة، وقيل: لهمزة التأنيث وللزومها، ولا يصلح أن يكون وزنه

(١) السبعة في القراءات ٣٩٦.

(٢) الخصائص ٢/٢٨٧. وانظر الأقوال الثلاثة في: البحر المحيط ١/٣٥٤، شرح الألفية للمرادي ٢/٥٧٤،

المقاصد الشافية ٩/٣٧٠.

(فَعَلالاً)؛ لأن (فَعَلالاً) لم يأت اسماً، فيكون هذا ملحقاً به، إنما جاء (فَعَلال) في المصادر خاصةً، نحو: الزلزال، ولو كان (فَعَلالاً) لا يصرف فهو لا يصرف في معرفة ولا نكرة؛ للزوم العلتين إياه: التأنيث والصفة. فأما من كسر السين فإنه جعله اسماً ملحقاً بسرداح، كعِلباء وحِرباء، فالهمزة كالياء في درحاية، فهو (فَعَلال)، ولا يجوز أن يكون (فَعلاء)؛ إذ ليس في الكلام (فَعلاء)، ولا توجد همزة التأنيث في (فَعلاء)، وكان حقه أن ينصرف كما ينصرف عِلباء وحِرباء، لكنه اسم لبقعة أو لأرض، وهو معرفة، فلم ينصرف للتأنيث والتعريف، وقال الأخفش: هو اسم أعجمي معرفة، فهو كامرأة سميتها بجعفر، ومثله في ترك الانصراف للتأنيث والتعريف قوله: ﴿وَطُورِ سَيْنِينَ﴾ [التين: ٢] فلم ينصرف ﴿سَيْنِينَ﴾؛ لأنه معرفة اسم لبقعة أو لأرض، وهو (فَعليل) كُررت فيه اللام كخِندِيد، ولا يجوز أن يكون وزنه (فَعليلين) كغسلين؛ لأن الأخفش وغيره حكوا أن واحد (سَيْنين): سَيْنينة، ولا يجوز مثل هذا التأويل في (غِسلين)؛ إذ لم يسمع: (غِسلينة))<sup>(١)</sup>.

- (سيناء) قرأها نافع وابن كثير وأبو عمرو بكسر السين، وقرأ الباقون بفتحها<sup>(٢)</sup>، وهي في كلا القراءتين ممنوعة من الصرف.

أما مع قراءة الفتح فهي ممنوعة من الصرف لختمها بألف التأنيث الممدودة كحمرء ونحوه، فلا ينصرف في معرفة ولا نكرة، لأن الهمزة في نحو هذا لا تكون إلا منقلبة عن ألف التأنيث ولا تكون للإلحاق؛ لأنه ليس في كلامهم (فَعَلال) أصلاً إلا في المضاعف نحو: الزلزال والقلقال.

أما مع كسر السين فالهمزة فيها أصل، كالتي في نحو: عِلباء وحِرباء، وهي منقلبة عن الياء وليست للتأنيث، لأنه ليس في كلامهم (فَعلاء) بكسر الفاء ممدوداً والهمزة فيه للتأنيث، وإنما لم ينصرف لأنه اسم علم لبقعة أو لأرض،

(١) مشكل إعراب القرآن ٢/ ٤٩٨-٤٩٩.

(٢) انظر: السبعة في القراءات ٤٤٤.

ففيه التعريف والتأنيث<sup>(١)</sup>، وقال الأخصس: للتعريف والعجمة<sup>(٢)</sup>، ولم أقف عليه في معاني القرآن.

ومثله في منع الصرف للتعريف والتأنيث (سينين)، فهو اسم علم لبقعة أو لأرض، وزنه (فعليل) مضعف اللام كخذيذ<sup>(٣)</sup>، وليس (فعلين) كغسلين؛ لأنه حكى الأخصس أن واحده: سينينة<sup>(٤)</sup>، ولم يحك في غسيلين: غسيلينة.

#### ١٥ - زيادة الفاء.

- قال تعالى: ﴿بَلِ اللّٰهِ فَاَعْبُدْ وَكُنْ مِنَ الشَّاكِرِينَ﴾ [الزمر: ٦٦].

- قال مكّي: ((قوله: ﴿بَلِ اللّٰهِ فَاَعْبُدْ﴾ نُصِبَ بـ(اعبد)، وقال الكسائي والفراء: هو نُصِبَ باضمار فعل تقديره: بل اعبد الله فاعبد، والفاء للمجازاة عند أبي اسحاق، وزائدة عند الأخصس))<sup>(٥)</sup>.

- تعددت الأقوال في توجيه الفاء في الآية: فذهب الزجاج<sup>(٦)</sup>، والزمخشري<sup>(٧)</sup> إلى أنها جزائية، وقعت في جواب شرط مقدر، أي: إن كنت عابداً أو عاقلاً فاعبد الله، وقيل تقديره: قد تبينت فاعبد الله. فحذف الشرط وجعل تقديم المفعول عوضاً عنه.

وقيل: جواب لـ(أما) المقدر، والتقدير: بل أما الله فاعبد<sup>(٨)</sup>.

(١) انظر: إعراب القرآن للنحاس ١١٢/٣، الفريد ٥٨٩/٤، الدر المصون ٣٢٦/٨، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٣٩٩٣/٨، ٤٦٤٣/٩.

(٢) انظر قوله في: إعراب القرآن للنحاس ١١٣/٣، الفريد ٥٨٩/٤.

(٣) الخنذيذ: رأس الجبل المشرف. الصحاح مادة(خنذ) ٤٩١/٢.

(٤) معاني القرآن ٧٤٠/٢.

(٥) مشكل إعراب القرآن ٦٣٣/٢.

(٦) معاني القرآن وإعرابه ٣٦١/٤.

(٧) الكشاف ٣٢٠/٥.

(٨) مغني اللبيب ١٨٩/١.

وقيل: الفاء عاطفة، على تقدير: تنبه فاعبد الله، فحذف الفعل الأول اختصاراً، ثم قدم المنصوب على الفاء؛ حتى لا تقع الفاء صدرأً، وهي من شأنها التوسط بين المعطوف والمعطوف عليه<sup>(١)</sup>.

وقيل: الفاء زائدة، وهو مذهب الأخفش<sup>(٢)</sup> والفراسي<sup>(٣)</sup>، والتقدير عندهم: الله أعبد فاعبده.

قال ابن هشام: ((الفاء في نحو: ﴿يَلِ اللّٰهَ فَاَعْبُدْ﴾ جواب لـ(أما) مقدرة عند بعضهم، وفيه إجحاف، وزائدة عند الفراسي، وفيه بعدٌ، وعاطفة عند غيره، والأصل تنبه فاعبد الله، ثم حذف (تنبه) وقدم المنصوب على الفاء إصلاحاً للفظ، كيلا تقع الفاء صدرأً، كما قال الجميع في الفاء في نحو: أما زيداً فاضرب، إذ الأصل: مهما يكن من شيء فاضرب زيداً))<sup>(٤)</sup>.

والمشهور عن الأخفش أنه يميز زيادة الفاء في خبر المبتدأ، زعم أنهم يقولون: أخوك فوجد وبل أخوك فجهد، يريدون: أخوك وجد وبل أخوك جهد، فيزيدون الفاء<sup>(٥)</sup>.

## ١٦- وقوع المفرد موقع المثني.

- قال تعالى: ﴿إِذِ يَتَلَقَّى الْمُتَلَقِّيَانِ عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ قَعِيدٌ﴾ [ق: ١٧].

- قال مكِّي: ((قوله: ﴿عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ قَعِيدٌ﴾ مذهب سيويوه أن ﴿قَعِيدٌ﴾ محذوف من أول الكلام لدلالة الثاني عليه، ومذهب المبرد أن ﴿قَعِيدٌ﴾ الذي في التلاوة للأول، ولكن أُحْرَ اتساعاً، وحُذِفَ ﴿قَعِيدٌ﴾ من الثاني لدلالة

(١) المرجع السابق.

(٢) لم أقف على رأيه في الآية، وانظر نسبته إليه في: الفريد ٥/٤٦٩، الجامع لأحكام القرآن ١٥/٢٧٧.

(٣) انظر: مغني اللبيب ١/١٨٩.

(٤) مغني اللبيب ١/١٨٩.

(٥) معاني القرآن ١/٣٠٦.

الأول عليه، ومذهب الأَخْفَشِ والفراء أن ﴿قَعِيدٌ﴾ الذي في التلاوة يؤدي عن اثنين وأكثر ولا حذف في الكلام))<sup>(١)</sup>.

- (قعيدٌ) مبتدأ، وهو مفرد، وسُبقَ باسمين كل منهما يصلح أن يكون خبراً له، ولذا تعددت مذاهب النحويين في تعيين خبره. فذهب سيويوه<sup>(٢)</sup> إلى أن التقدير: عن اليمين قعيدٌ وعن الشمال قعيدٌ، فاستغنى بذكر أحدهما عن الآخر، ومما جاء من الاستغناء عنده قول قيس بن الخطيم:

نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا عِنْدَكَ رَاضٍ وَالرَّأْيُ مُخْتَلَفٌ<sup>(٣)</sup>

أي: نحن بما عندنا راضون، وأنت بما عندك راض.

وذهب المبرد<sup>(٤)</sup> إلى أن (قعيد) المذكور للأول وهو (عن اليمين)، وحذف (قعيد) الذي للثاني لدلالة الأول عليه.

وذهب الأَخْفَشُ<sup>(٥)</sup> والفراء<sup>(٦)</sup> إلى أنه اسم لهما جميعاً، وقد أوقع المفرد موقع المثنى، ومثله قوله تعالى: ﴿ثُمَّ يُخْرِجُكُمْ طِفْلًا﴾ [غافر: ٦٧] فاستغنى بالواحد عن الجمع.

والصحيح أنه خبران له، تقدما عليه، وأنه كما قال الأَخْفَشُ أوقع فيه المفرد موقع المثنى؛ لأنه أوضح في المعنى، وإيقاع المفرد موقع المثنى شائع في كلامهم.

#### ١٧ - اسم المفعول من الثلاثي معتل العين بالياء.

- قال تعالى: ﴿يَوْمَ تَرُجُّفُ الْأَرْضُ وَالْجِبَالُ وَكَانَتِ الْجِبَالُ كَثِيماً مَّهِيلاً﴾

[المزمل: ١٤].

(١) مشكل إعراب القرآن ٢/٦٨٣ - ٦٨٤.

(٢) انظر نسبة هذا القول له في: إعراب القرآن للنحاس ٤/٢٢٤، الفريد ٥/٦٧٦.

(٣) انظر هذا البيت منسوباً لقيس بن الخطيم في: تخلص الشواهد وتلخيص الفوائد ٢٠٥، شرح أبيات مغني اللبيب ٧/٢٩٩.

(٤) انظر نسبة هذا القول له في: إعراب القرآن للنحاس ٤/٢٢٤، الفريد ٥/٦٧٧، الدر المصون ١٠/٢٥.

(٥) معاني القرآن ٢/٦٩٦.

(٦) معاني القرآن ٣/٧٧.

- قال مكِّي: ((قوله: ﴿كَثِيْبًا﴾ خبر كان، و﴿مَهِيْلًا﴾ نعته، وأصل ﴿مَهِيْلًا﴾: (مَهْيُول) وهو (مَفْعُول) من (هَلَّتْ)، فألقيت حركة الياء على الهاء، فاجتمع ساكنان، فحذفت الواو؛ لالتقاء الساكنين، وكسرت الهاء؛ لتصح الياء التي بعدها، فوزن لفظه [مَفْعِل] <sup>(١)</sup>.

وقال الكسائي والفراء والأخفش: ((إن الياء هي المحذوفة، والواو تدل على معنى فهي الباقية، وكان يلزمهم أن يقولوا: (مَهُول)، إلا أنهم قالوا: كسرت الهاء قبل حذف الياء؛ لمجاورتها الياء، فلما حذفت الياء انقلبت الواو ياء؛ لانكسار ما قبلها، فالياء في (مَهِيل) على قولهم زائدة، وعلى القول الأول أصلية)) <sup>(٢)</sup>.

- يقال من الثلاثي الأَجوف، معتل العين بالياء، ك(باع) و(هال)، على وزن (مَفْعُول): (مَبِيْع) و(مَهِيْل)، وأصلهما: (مَبِيْعُوع) و(مَهْيُولُوع)، نقلت حركة العين إلى الساكن الصحيح قبلها، فصارتا: (مَبِيْعُوع) و(مَهْيُولُوع)، فالتقى ساكنان، عين الفعل مع واو مفعول، فوجب حذف أحدهما؛ للخروج من التقاء الساكنين. وعليه اختلف النحويون في أي الساكنين حذف على قولين:

أحدهما قول سيبويه <sup>(٣)</sup> ونسب للخليل <sup>(٤)</sup> أن المحذوف واو مفعول، ثم أبدلت ضمة الفاء كسرة؛ لتصح الياء، فقليل: (مَبِيْع) و(مَهِيْل)، ووزنها عندهم (مَفْعِل). وكانت واو مفعول أولى بالحذف من العين لأنها زائدة، والزائد أولى بالإعلال من الأصلي، إضافة إلى أن الميم تُغني للدلالة على صيغة (مفعول)، كما أن الموجود بعد الحذف ياء، ولو كانت المحذوفة العين لقليل: (مَبُوع) و(مَهُول) <sup>(٥)</sup>.

(١) تصحيح من إحدى النسخ أوردها المحقق في الهامش، وقد كتب في المتن (مَقِيل).

(٢) مشكل إعراب القرآن ٢/٧٦٧.

(٣) الكتاب ٤/٣٤٨.

(٤) انظر: المقتضب ١/١٠٠، الأصول ٣/٢٨٣، إعراب القرآن للنحاس ٥/٥٨، شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٥/٢٤٥، المنصف ١/٢٨٧، دقائق التصريف ٢٧٦، شرح التصريف للثمانيني ٣٩٠.

(٥) انظر: المقتضب ١/١٠٠، شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٥/٢٤٥، المنصف ١/٢٨٨، شرح التصريف للثمانيني ٣٩٠، الباب ٢/٣٦٠.

والآخر ما نسب للكسائي<sup>(١)</sup> والأخفش<sup>(٢)</sup> والفراء<sup>(٣)</sup> أن المحذوف عين الفعل، ثم أبدلت ضمة الفاء كسرت، فقلبت لأجلها الواو ياء؛ للفرق بين ذوات الياء وذوات الواو، ووزنها عندهم (مفيل). وكانت عين الفعل أولى بالحذف لأن الواو جاءت لمعنى بخلاف العين وحذف ما لا معنى له أسهل، إضافة إلى أن العين أصحابها الإعلال في الثلاثي بالقلب ألفاً وفي اسم الفاعل بالقلب همزة وقد حذفت في الأمر فهي أولى بالإعلال من الواو التي لم تعل، كما أن الأصل في الساكنين إذا اجتمعا أن يكون الأول أولى بالتغيير والحذف<sup>(٤)</sup>.

قال المازني: ((وكلا الوجهين حسن جميل، وقول الأخفش أقيس))<sup>(٥)</sup>.

#### ١٨ - إعمال اسم الفاعل دون اعتماد.

- قال تعالى: ﴿عَالِيَهُمْ ثِيَابٌ سُنْدُسٌ خُضْرٌ وَإِسْتَبْرَقٌ وَحُلُوا أَسَاوِرَ مِنْ فِضَّةٍ وَسَقَاهُمْ رَبُّهُمْ شَرَابًا طَهُورًا﴾ [الإنسان: ٢١].

- قال مكِّي: ((قوله: ﴿عَالِيَهُمْ ثِيَابٌ﴾... ومن أسكن الياء في ﴿عَالِيَهُمْ﴾ رفعه بالابتداء و﴿ثِيَابٌ﴾ الخبر و(عالي) بمعنى الجماعة، كما قال تعالى: ﴿سَامِرًا تَهْجُرُونَ﴾ [المؤمنون: ٦٧] فأتى بلفظ الواحد يراد به الجماعة، وكذلك قال تعالى: ﴿فَقُطِعَ دَابِرُ الْقَوْمِ﴾ [الأنعام: ٤٥] إنما هو أدبار القوم، فاكتنى بالواحد عن الجمع، ويجوز أن يكون ﴿ثِيَابٌ﴾ رفعاً بفعالهم، لأن (عالياً) اسم فاعل، فهو مبتدأ، وثياب فاعل يسد مسد خبر ﴿عَالِيَهُمْ﴾، فيكون (عال) على هذا مفرداً لا يراد به الجمع، كما تقول: قائم الزيدون، فتوحد لأنه جرى مجرى حكم الفعل

(١) انظر: إعراب القرآن للنحاس ٥/ ٥٨، دقائق التصريف ٢٧٧، الدر المصون ١٠/ ٥٢٥.

(٢) انظر: المتضرب ١/ ١٠٠، الأصول ٣/ ٢٨٣، إعراب القرآن للنحاس ٥/ ٥٨، شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٥/ ٢٤٥، المنصف ١/ ٢٨٧، دقائق التصريف ٢٧٦، شرح التصريف للثانيني ٣٩١.

(٣) انظر: إعراب القرآن للنحاس ٥/ ٥٨، الدر المصون ١٠/ ٥٢٥.

(٤) انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٥/ ٢٤٥، المنصف ١/ ٢٨٩، شرح التصريف للثانيني ٣٩١، اللباب ٣٦٠/ ٢.

(٥) المنصف ١/ ٢٨٨.

المتقدم فوحد، إذ قد رفع ما بعده، وهو مذهب الأخفش، و﴿عَالِيَهُمْ﴾ نكرة، لأنه يراد به الانفصال إذ هو بمعنى الاستقبال، فلذلك جاز نصبه على الحال، ومن أجل أنه نكرة منع غير الأخفش رفعه بالابتداء<sup>(١)</sup>.

- (عاليهم) على قراءة تسكين الياء<sup>(٢)</sup> مبتدأ، و(ثياب) فاعل سد مسد الخبر، وإن لم يعتمد الوصف، وذلك على رأي الأخفش<sup>(٣)</sup>، لأن اسم الفاعل عنده يعمل دون اعتماد، موافقاً بذلك الكوفيين<sup>(٤)</sup>، حيث أجازوا: قائم الزيدان، وقائم الزيدون، على أن (قائم) مبتدأ، وما بعده فاعل سد مسد الخبر. وقد استدلوا بقوله تعالى: ﴿وَدَانِيَةً عَلَيْهِمْ ظِلَالُهَا﴾ [الإنسان: ١٤] في قراءة من رفع (دانية)<sup>(٥)</sup>، كما استدلوا بقول الشاعر:

خَبِيرٌ بَنُو لِهَبٍ فَلَاتِكَ مُلْغِيَا      مَقَالَةٌ لِهَبِيٍّ إِذَا الطَّيْرُ مَرَّتِ<sup>(٦)</sup>

على أن (خبير) مبتدأ، و(بنو) فاعل سد مسد الخبر. فعمل اسم الفاعل ولم يعتمد.

(١) مشكل إعراب القرآن ٢/ ٧٨٦ - ٧٨٧.

(٢) قرأ بتسكين الياء نافع وحزمة وأبان والمفضل بن عاصم، وقرأ الباقون بفتحها. انظر: السبعة في القراءات ٦٦٤.

(٣) انظر هذا القول منسوباً إليه في: شرح التسهيل ١/ ٢٧٣، أمالي ابن الحاجب ٢/ ٨٠١، الدر المصون ١٠/ ٦١٥، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٦/ ٢٧٣٦.

(٤) انظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٦/ ٢٧٣٦، تخلص الشواهد وتلخيص الفوائد ١٨٢.

(٥) قرأ أبو حيوة بالرفع. انظر: الدر المصون ١٠/ ٦٠٦.

(٦) انظر البيت بلا نسبة في: تخلص الشواهد وتلخيص الفوائد ١٨٢.



## الخاتمة:

الحمد لله الذي بفضلِه تتمُّ الأمور، وأصلي وأسلم على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين، وبعد:

فبعد إتمام دراسة آراء الأَخفش النحويَّة والصرفيَّة في كتاب (مشكلِ إعراب القرآن) لمكي بن أبي طالب القيسي، أحصر أبرز ما ظهر لي من نتائج:

١. يُعدُّ الأَخفش الأوسط من أعلام البصرة، بل من أئمة الدراسات النحويَّة والصرفيَّة فيها، المؤسسين لمنهجها، وبالنظر إلى الآراء السابقة التي أوردها له مكِّي بن أبي طالب نجد أن رأي الأَخفش يخرج عن آراء هذه المدرسة في المسائل الآتية: (رفع الاسم الواقع بعد الظرف أو الجار والمجرور بالفعل الذي يتعلقان به)، (إعراب (أي)) وما بعدها في النداء)، (وزن (أشياء) وتصغيرها وعلته منعها من الصرف)، (تقديم الحال على عاملها المعنوي إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً)، (زيادة (من) في الموجب)، (اسم المفعول من الثلاثي معتل العين بالياء)، (إعمال اسم الفاعل دون اعتماد).

٢. أن مكِّي بن أبي طالب لم يكن دقيقاً في بعض الآراء التي نسبها للأَخفش، حيث خالف ما نسبه إليه ما صرح به الأَخفش في (معاني القرآن) في مسألتين هما: (حذف همزة (اسم) بعد الباء مع غير لفظ الجلالة)، (منع الفصل بين الجار والمجرور بالظرف والجار والمجرور دون إعادة الجار).

٣. وافق ما نسبه مكِّي بن أبي طالب للأَخفش من الآراء ما صرح به الأَخفش في (معاني القرآن) في ست مسائل هي: (اللغات في (قيل) مبنياً للمجهول)، ((ما) بعد نعم وبئس إذا وليها فعل)،

(عرفات) بين الصرف والمنع منه، (ضمير الفصل)، (زيادة) (من) في الموجب، (وقوع المفرد موقع المثني).

٤. أكثر الآراء التي نسبها مكّي بن أبي طالب للأخفش لم ترد عند الأخفش في (معاني القرآن)، وهذا يدفعنا إلى القول بوجوب تتبع آراء الأخفش النحوية والصرفية في مصنفات أخرى للوقوف على منهجه النحوي والصرفي.

هذا والله أعلى وأعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين.

## ثبت المصادر والمراجع:

- ائتلاف النصرّة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة. الزبيدي، عبداللطيف بن أبي بكر، تحقيق: طارق الجنابي. ط ١، بيروت، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية، ١٤٠٧ هـ.
- آراء الأُخفش الأوسط النحويّة والصرفيّة عند شراح ألفية ابن مالك في القرن الثامن الهجري (دراسة وصفية تحليلية). الدراوشة، محمد عمر عمار، رسالة ماجستير، فلسطين، كلية الآداب، الجامعة الإسلامية في غزة، ٢٠١٥ م.
- آراء الأُخفش في كتاب همع الهوامع للسيوطي (جمعاً وتوثيقاً ودراسة). دلول، سماح سمير سلمان، رسالة ماجستير، فلسطين، كلية الآداب، الجامعة الإسلامية في غزة، ٢٠١٠ م.
- الآراء النحويّة والصرفيّة للأُخفش في كتاب الكُنّاش (دراسة وصفية تحليلية)، إشتيوي، حسن إبراهيم، المجلة العلمية لكلية التربية، جامعة مصراتة، ليبيا، م (١)، (١٥)، ٢٠٢٠ م، (١٢٦-١٤٧).
- ارتشاف الضرب من لسان العرب. الأندلسي، أبو حيان، تحقيق: رجب عثمان محمد ورمضان عبدالنواب، ط ١، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٤١٨ هـ.
- الأزهية في علم الحروف. الهروي، علي بن محمد، تحقيق: عبدالمعين الملوحي، د. ط، دمشق، مجمع اللغة العربية، ١٤١٣ هـ.
- أسرار العربية. الأنباري، أبو البركات عبدالرحمن بن محمد، تحقيق: فخر صالح قدارة، ط ١، بيروت، دار الجبل، ١٤١٥ هـ.
- إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين. اليماني، عبدالقادر بن عبدالمجيد، تحقيق: عبدالمجيد دياب، ط ١، الرياض، شركة الطباعة العربية، ١٤٠٦ هـ.
- الأصول في النحو. ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل، تحقيق: عبدالحسين الفتلي، ط ٣، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤١٧ هـ.
- إعراب القرآن. النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد، تحقيق: زهير غازي زاهد، ط ٣، بيروت، عالم الكتب، ١٤٠٩ هـ.

- الإغفال. الفارسي أبو علي الحسن بن أحمد، تحقيق: عبدالله بن عمر الحاج إبراهيم، د.ط، أبو ظبي، المجمع الثقافي، د.ت.
- أمالي ابن الحاجب. ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان، تحقيق: فخر صالح سليمان قدارة، عمان، دار عمار، وبيروت، دار الجبل، ١٤٠٩ هـ.
- أمالي ابن الشجري. ابن الشجري، هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة، تحقيق: محمود محمد الطناحي، د.ط، القاهرة، مكتبة الخانجي، د.ت.
- إنباه الرواة على أنباه النحاة. القفطي، علي بن يوسف، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، ط١، القاهرة، دار الفكر العربي، وبيروت، مؤسسة الكتب الثقافية، ١٤٠٦ هـ.
- الإنصاف في مسائل الخلاف. الأنباري، كمال الدين أبو البركات عبدالرحمن بن محمد ابن أبي سعيد، د.ط، بيروت، دار إحياء التراث العربي، د.ت.
- البسيط في شرح جمل الزجاجي. الإشبيلي، ابن أبي الربيع عبيدالله بن أحمد، تحقيق: عياد بن عيد الثبتي، ط١، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ١٤٠٧ هـ.
- البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة. الفيروزآبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب، تحقيق: محمد المصري، ط١، الكويت، منشورات مركز المخطوطات والتراث، ١٤٠٧ هـ.
- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد. ابن هشام الأنصاري، عبدالله بن يوسف، تحقيق: عباس مصطفى الصالحي، ط١، بيروت، دار الكتاب العربي، ١٤٠٦ هـ.
- التخدير = شرح المفصل في صنعة الإعراب.
- التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل. الأندلسي، أبو حيان، تحقيق: حسن هنداوي، ط١، دمشق، دار القلم، ١٤١٨ هـ.
- تفسير البحر المحيط. الأندلسي، أبو حيان، تحقيق: عادل أحمد عبدالموجود وعلي محمد معوض، ط٢، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٢٨ هـ.
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد. ناظر الجيش، محب الدين محمد بن يوسف بن أحمد، تحقيق: علي أحمد فاخر، وآخرون، ط١، القاهرة، دار السلام، ١٤٢٨ هـ.

- الجامع لأحكام القرآن. القرطبي، محمد بن أحمد، تحقيق: هشام سمير البخاري، د.ط، الرياض، دار عالم الكتب، ١٤٢٣هـ.
- الجنى الداني في حروف المعاني. المرادي، الحسن بن قاسم، تحقيق: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، ط ١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٣هـ.
- الخصائص. ابن جنّي، أبو الفتح عثمان، تحقيق: محمد علي النجار، ط ٢، بيروت، دار الهدى، د.ت.
- الخلاف النحوي بين الأخصّس الأوسط والبصريين. الكفاوين، فراس فارس، رسالة ماجستير، الأردن، كلية الدراسات العليا، جامعة مؤتة، ٢٠١٥م.
- الدرس النحوي عند الأخصّس في كتابه: معاني القرآن. الخثعمي، سعيد عبدالله، رسالة ماجستير، الأردن، كلية الدراسات العليا، جامعة مؤتة، ٢٠١١م.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون. السمين الحلبي، أحمد بن يوسف، تحقيق: أحمد محمد الخراط، ط ١، دمشق، دار القلم، ١٤٠٨هـ.
- دقائق التصريف. المؤدّب، القاسم بن محمد بن سعيد، تحقيق: أحمد ناجي القيسي، وآخرين، د.ط، بغداد، المجمع العلمي العراقي، د.ت.
- رصف المباني في شرح حروف المعاني. المالقّي، أحمد بن عبدالنور، تحقيق: أحمد محمد الخراط، د.ط، دمشق، مطبوعات مجمع اللغة العربية، د.ت.
- السبعة في القراءات. ابن مجاهد التميمي، أحمد بن موسى، تحقيق: شوقي ضيف، ط ٢، القاهرة، دار المعارف، د.ت.
- شرح أبيات مغني اللبيب. البغدادي، عبدالقادر بن عمر، تحقيق: عبدالعزيز رباح وأحمد يوسف دقاق، ط ٢، دمشق، دار المأمون للتراث، ١٤٠٧هـ.
- شرح الألفية لابن مالك. المرادي، الحسن بن قاسم، تحقيق: فخر الدين قباوة، ط ١، بيروت، دار مكتبة المعارف، ١٤٢٨هـ.
- شرح التسهيل. ابن مالك الأندلسي، محمد بن عبدالله، تحقيق: عبدالرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، ط ١، القاهرة، هجر، ١٤١٠هـ.

- شرح التصريف. الثمانيني، عمر بن ثابت، تحقيق: إبراهيم بن سليمان البعيمي، ط ١، الرياض، مكتبة الرشد، ١٤١٩هـ.
- شرح جمل الزجاجي. ابن عصفور، علي بن مؤمن، تحقيق: صاحب أبو جناح، د. ط، م. د. ن، د. ت.
- شرح الرضي على الكافية. رضي الدين الإستراباذي، محمد بن الحسين، تحقيق: يوسف حسن عمر، د. ط، منشورات جامعة قاريونس، ١٣٩٨هـ.
- شرح الكافية الشافية. ابن مالك، جمال الدين محمد، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريري، ط ١، م. د. م، دار المأمون للتراث، ١٤٠٢هـ.
- شرح كتاب سيبويه. السيرافي، أبو سعيد، تحقيق: أحمد حسن مهدي وعلي سيد علي، ط ١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٢٩هـ.
- شرح المفصل. ابن يعيش النحوي، موفق الدين، د. ط، بيروت، دار عالم الكتب، د. ت.
- شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بـ(التخمير). الخوارزمي، القاسم بن الحسن، تحقيق: عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، ط ١، بيروت، دار العرب الإسلامي، ١٩٩٠هـ.
- الصحاح. الجوهري، إسماعيل بن حماد، ط ١، بيروت، لبنان، دار إحياء التراث العربي، ١٤١٩هـ.
- طبقات النحويين واللغويين. الزبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، د. ط، مصر، دار المعارف، د. ت.
- علل النحو. الوراق، محمد بن عبدالله، تحقيق: محمود محمد نصّار، ط ٢، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٢٩هـ.
- العين = كتاب العين.
- الفريد = الكتاب الفريد.
- الفهرست. ابن النديم، محمد بن إسحاق، تحقيق: إبراهيم رمضان، د. ط، بيروت، دار المعرفة، د. ت.

- كتاب العين. الفراهيدي، الخليل بن أحمد، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، ط ١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٢٤هـ.
- الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد. المتجب الهمذاني، أبو العز بن رشيد، تحقيق: محمد نظام الدين الفتيح، ط ١، المدينة المنورة، مكتبة دار الزمان، ١٤٢٧هـ.
- كتاب سيبويه. سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، ط ٣، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٤٠٨هـ.
- الكشف. الزمخشري، جار الله محمود بن عمر، تحقيق: عادل أحمد عبدالموجود وعلي محمد معوض، ط ١، الرياض، مكتبة العبيكان، ١٤١٨هـ.
- اللباب في علل البناء والإعراب. العكبري، أبو البقاء عبدالله بن الحسين، تحقيق: غازي مختار طليحات، ط ١، بيروت، دار الفكر المعاصر، دمشق، دار الفكر، ١٤١٦هـ.
- المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها. ابن جنبي، أبو الفتح عثمان، تحقيق: علي النجدي ناصف، وآخرون، ط ٢، د.م، دار سزكين، ١٤٠٦هـ.
- مختصر في شواذ القرآن من كتب البديع. ابن خالويه، أبو عبدالله الحسين بن أحمد، د.ط، القاهرة، مكتبة المتنبني، د.ت.
- المساعد على تسهيل الفوائد. ابن عقيل، بهاء الدين، تحقيق: محمد كامل بركات، د.ط، دمشق، دار الفكر، د.ت.
- مشكل إعراب القرآن، القيسي، مكي بن أبي طالب، تحقيق: حاتم صالح الضامن، ط ٤، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٨هـ.
- معاني القرآن وإعرابه. الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري، تحقيق: عبدالجليل عبده شلبي، ط ١، بيروت، عالم الكتب، ١٤٠٨هـ.
- معاني القرآن. الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، د.ط، د.م، دار السرور، د.ت.
- معاني القرآن. الأخصس، سعيد بن مسعدة، تحقيق: عبدالأمير محمد أمين الورد، ط ١، بيروت، دار عالم الكتب، ١٤٠٥هـ.

- معجم الأدباء. الحموي، ياقوت بن عبدالله، ط ١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١١ هـ.
- معجم المؤلفين. كحالة، عمر رضا، د. ط، بيروت، دار إحياء التراث العربي، د. ت.
- مغني اللبيب عن كتب الأعراب. ابن هشام الأنصاري، عبدالله بن يوسف، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، د. ط، بيروت، المكتبة العصرية، ١٩٩٢ م.
- المفصل. الزمخشري، جار الله محمود بن عمر، د. ط، بيروت، دار الجبل، د. ت.
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية. الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى، تحقيق: عبدالرحمن بن سليمان العثيمين وآخرين، ط ١، مكة، جامعة أم القرى، ١٤٢٨ هـ.
- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية. العيني، بدر الدين محمود بن أحمد، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط ١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٢٦ هـ.
- المقتضب. المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، د. ط، بيروت، عالم الكتب، د. ت.
- مكى بن أبي طالب وتفسير القرآن. فرحات، أحمد حسن، ط ١، الأردن، دار عمار، ١٤١٨ هـ.
- المنصف. ابن جنبي، أبو الفتح عثمان، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين، ط ١، القاهرة، وزارة المعارف العمومية، وإدارة إحياء التراث القديم، ١٣٧٣ هـ.
- المنهاج في شرح جمل الزجاجي. العلوي، أبو حسين يحيى بن حمزة، تحقيق: هادي عبدالله ناجي، ط ١، الرياض، مكتبة الرشد، ١٤٣٠ هـ.
- موقف ابن برهان في كتاب شرح اللمع من آراء الأخفش النحوية. عبدالله، فاطمة عبدالرشيد، مجلة جذور، النادي الأدبي الثقافي، جدة، العدد (٥٣)، ١٤٤٠ هـ. ص (٦١ - ٨٨).
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع. السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر، تحقيق: أحمد شمس الدين، ط ١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٨ هـ.
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان. ابن خلكان، أبو العباس أحمد بن محمد، تحقيق: يوسف علي طويل ومريم قاسم طويل، ط ١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٩ هـ.